جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة)

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمين SAA لسنة 2016

من إعداد الطالبة: إيمان المقدم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 14 ماي 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ/ إلياس بدوي ..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- أ/ عبد القادر دشاش ..... (أستاذة محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة ومقررة
- أ/ غريب دوادي ..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة)

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمين SAA لسنة 2016

من إعداد الطالبة: إيمان المقدم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 14 ماي 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ/ إلياس بدوي ..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- أ/ عبد القادر دشاش..... (أستاذة محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة ومقررة
- أ/ غريب دوادي ..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

الإهداء

الحمد لله الذي رفع من أراد به خيراً بالعلم و الإيمان و خذل المعرضين عن الهدى وعرضهم لكل هلاك و هوان و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً عبده ورسوله .

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان " ووصينا الإنسان بوالديه حسنا" إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير ورمز الإحترام أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى جدي الغالي شفاه الله

إلى روح خالي الطاهرة رحمه الله

إلى جدتاي حفظهما الله

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة

إلى عيساني نعيمة و بوعنان رميساء

إلى رياحين حياتي إخوتي فاطمة الزهراء ، خولة، هاجر، صوفيا، يونس ، أيوب ، إلياس ، نوح، محمد عبد المنعم، أحمد عبد الوهاب

إلى اعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي إلى كل من أحبه قلبي

إلى أحبابي و صديقاتي و اصدقائي الذين تسكن صورهن و أصواتهن إجمل اللحظات و الأيام التي عشناها معا

إيمان المقدم

شكر وتقدير

لبسم الله الرحمان الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل الأية 19

يا رب لك الحمد لجلال وجهك و عظيم سلطانك، نشكر الله و نحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله ويدخره لنا يوم نلقاه

أشكر كل من ساعدني سواء بيده أو بلسانه أو بقلبه في إعداد هذه المذكرة و أخص بالذكر الأستاذ المشرف على عملي هذا " **عبد القادر دشاش** "

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا العمل.

أتوجه بخالص الشكر إلى إلى كافة عمال المؤسسة الوطنية للتأمين

كما أشكر كل الزملاء و الاصدقاء الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إيمان المقدم

إ

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني و دوره في تعزيز جودة المعلومة المالية ، والذي يعتبر من الأمور المهمة ي المحاسبة المالية فالإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو الذي يقدم المعلومات المحاسبية و المالية لمستخدميها بشئ من التفصيل و الشفافية من دون لبس أو تظليل في أسرع وقت ممكن ، و بإعتبار أن المعلومة المالية تساعد العديد من الأطراف دات العلاقة داخل و خارج المؤسسة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة إذا كانت صحيحة و صادقة.

و من خلال الدراسة الميدانية و تحليل نتائج الإستبيان و إختبار الفرضيات تم التوصل في هذه الدراسة غلى أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سوف يكون له دور إيجابي في تعزيز مستوى المعلومة المالية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المالية أهمها الملاءمة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، القوائم المالية، جودة المعلومة المالية.

Résumé:

Cette étude vise à aborder le sujet du courrier d'information comptable et son rôle dans l'amélioration de la qualité de l'information financière, qui est l'une des choses importantes de la comptabilité financière courrier comptable Valavsah est celui qui fournit l'information comptable et les utilisateurs financiers en détail et de transparence sans confusion ni ombrage bientôt possible, et considérant que l'information financière aidera la plupart des partis dat relations à l'intérieur et à l'extérieur de l'institution dans la prise de décision économique bien s'il était vrai et honnête.

Et par l'étude sur le terrain et l'analyse des résultats de l'enquête et des hypothèses tests ont été atteints dans cette description de faire bouillir l'étude selon l'Internet aura un rôle positif dans l'amélioration du niveau d'information financière à ce que seraient fournis par la qualité de l'information financière des caractéristiques les plus importantes de pertinence.

Mots-clés: information électronique, les états financiers, la qualité de l'information financière.

القـــــوائـــم

قائمة المحتويات

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية	1–18
المبحث الأول: الإفصاح الإلكتروني	3
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية	10
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لمدى تأثير الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على جودتها	19–53
المبحث الأول: دراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عن طريق الأنترنيت	21
المبحث الثاني: مدى إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني المقابلات	23
المبحث الثالث: تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومات المالية (الملاءمة)	35
المبحث الرابع: معالجة و تحليل نتائج الإستبيان	38
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	(56–58)
قائمة المراجع والمصادر	60
الملاحق	(61–68)
الفهرس	69

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (2–1)	عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني	21
الجدول رقم (2–2)	عدد الشركات التي تتبع الافصاح أولا تتبعه إلكترونياً	22
الجدول رقم (2–3)	قائمة أسئلة فحص الإفصاح	31
الجدول رقم (2–4)	قائمة أسئلة حول مجلس الإدارة	32
الجدول رقم (2–5)	أسئلة حول المسؤولية الإجتاعية	33
الجدول رقم (2–6)	الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان	37
الجدول رقم (2–7)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	38
الجدول رقم (2–8)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	39
الجدول رقم (2–9)	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	40
الجدول رقم (2–10)	توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	41
الجدول رقم (2–11)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	42
الجدول رقم (2–12)	توزيع افراد العينة حسب القطاع الوظيفي	43
الجدول رقم (2–13)	أراء أفراد العينة حول أهم مصادر المعلومات المالية	45
الجدول رقم (2–14)	أراء أفراد العينة حول أهم مصادر المعلومات المالية	46
الجدول رقم (2–15)	أراء أفراد العينة حول إمكانية إعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي	47
الجدول رقم (2–16)	أراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية	48
الجدول رقم (2–17)	أراء أفراد العينة حول أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية	49
الجدول رقم (2–18)	أراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح الإلكتروني من اجل تعزيز جودة المعلومة المالية	50
الجدول رقم (2–19)	أراء أفراد حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للمستثمرين الأجانب	50
الجدول رقم (2–20)	أراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للواقع المهني الجزائري	51
الجدول رقم (2–21)	أراء أفراد العينة حول مدى قدرة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً على تلبية طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين	52
الجدول رقم (2–22)	أراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح الإلكتروني في توفير معلومات ذات جودة عالية	53

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (2–1)	نسب عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني	**22**
الشكل رقم (2–2)	نسبة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدروسة	**23**
الشكل رقم (2–3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**28**
الشكل رقم (2–4)	نسب الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان	**37**
الشكل رقم (2–5)	توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس	**39**
الشكل رقم (2–6)	توزيع نسب أفراد العينة حسب العمر	**40**
الشكل رقم (2–7)	توزيع نسب أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	**41**
الشكل رقم (2–8)	توزيع نسب افراد العينة حسب الوظيفة	**42**
الشكل رقم (2–9)	توزيع نسب افراد العينة حسب الخبرة	**43**
الشكل رقم (2–10)	توزيع نسب أفراد العينة حسب القطاع الوظيفي	**44**
الشكل رقم (2–11)	نسب آراء أفراد العينة حول أهم خصائص جودة المعلومة المالية	**45**
الشكل رقم (2–12)	نسب آراء العينة حول أهم مصادر المعلومات المالية	**46**
الشكل رقم (2–13)	نسب أراء أفراد العينة حول إمكانية إعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي	**47**
الشكل رقم (2–14)	أراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية	**48**
الشكل رقم (2–15)	نسب أراء أفراد العينة حول أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية	**49**
الشكل رقم (2–16)	نسب أراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح الإلكتروني من اجل تعزيز جودة المعلومة المالية	**50**
الشكل رقم (2–17)	نسب آراء افرد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للمستثمرين الأجانب	**51**
الشكل رقم (2–18)	نسب آراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للواقع المهني الجزائري	**52**
الشكل رقم (2–19)	نسب آراء أفراد العينة حول مدى قدرة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً على تلبية طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين	**53**
الشكل رقم (2–20)	نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح الإلكتروني في توفير معلومات ذات جودة عالية	**54**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الإقتصادية مستخرجة عن طريق الإنترنيت	62-63
الملحق رقم 02	إستمارة الإستبيان موجهة لمستخدمي القوائم المالية	64-68

مقدمة

أ. توطئة

لقد أدى إختراع شبكة الأنترنيت و تطور وسائل الإتصالات الحديثة إلى إزالة القيود و الحدود بين جميع دول العالم ، و أصبح العالم قرية واحدة صغيرة ، ورافق ظهور هذا الإختراع أليات و أدوات تعامل متعددة الأشكال و الأغراض ، منها أداة أو ألية التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الأنترنيت ، ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال الخاصة بها ، فشبكة الأنترنيت تعد من اهم إختراعات هذا العصر التي إستطاعت ربط دول العالم بشكل لم يكن من الممكن تخيله سابقاً

وبما أن من الوظائف الأساسية للمحاسبة هو إيصال المعلومة لمستخدميها وذلك لمساعدتهم في إتخاذ القرارات فإن الشركات تقوم بنشر تقاريرها المالية في الصحف اليومية حال إنتهاء الفترة الزمنية المحددة مثل التقارير النصف سنوية و السنوية. وبحدوث التطور المتزايد في العقدين الأخرين في قطاع تكنولوجيات المعلومات و الإتصال في شتى مجالاته و من ضمنها شبكة الأنترنيت ، فقد إستخدمت مواقع إلكترونية للإفصاح عن بياناتها المالية.والتي يتم الإفصاح عنها عبر الأنترنيت هي المعلومات نفسها التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها بالشكل المطبوع.

كما أن الأنترنيت قد أصبح من مصادر المعلومات الرئيسية للمستثمرين، و أن العديد من الشركات تفصح عن بياناتها المالية إلكترونيا. ومن هذا المنطلق فقد كانت الإشكالية محل البحث كمايلي:

ب. الإشكالية

مامدى تأثير الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على ملاءمة جودتها ؟

و إنطلاقاً من هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤولات الأتية:

- ما مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية؟
- مامدى إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني؟
- مامدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية (الملاءمة) ؟

ت. فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن البيئة الجزائرية تطبق الإفصاح الإلكتروني (دراسة لمجموعة من المؤسسات الإقتصادية)
- يعتمد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني
- يؤثر الإفصاح الإلكتروني على المعلومة المالية

ث. مبررات إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع أهمها:

مبررات ذاتية:

- تخصصي في مجال المحاسبة كان السبب الأول في إختيار هذا الموضوع.

- الرغبة الذاتية و الميول الشخصي في معالجة و دراسة موضوع الإفصاح الإلكتروني.

مبررات موضوعية:

- محاولة إثراء الساحة البحثية عموماً و المكتبة الجزائرية خصوصاً نتيجة نذرة الدراسات و البحوث في مجال الإفصاح و علاقته بجودة المعلومة المالية .
- إن موضوع الإفصاح يعتبر من أهم المواضيع الحديثة.

ج. أهمية البحث

لهذا الموضوع أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- يستمد البحث أهميته من خلال إعطاء تصور أولي للعديد من الشركات في وطننا العربي عن ماهية الإفصاح الإلكتروني و تطوره في العالم، و ذلك لقلة وجود دراسة عربية تكشف الموضوع بشكل مفصل نوعاً ما.
- الإفصاح الإلكتروني أحد أهم الأنظمة الحديثة التي لم يتوافر عنها دراسات أو بحوث توضح مدى تكامل هذه الأنظمة و مدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها ، و بالأخص مساعدة المستثمرين الحاليين و المرتقبين في إتخاذ قرارات كفوءة و فاعلة قياساً بالتكاليف التي تنفقها الوحدات الإقتصادية لإنجاز ذلك النظام و صيانته.
- مشكلة نقص الثقة في الإفصاح المحاسبي التقليدي أو الإلكتروني بسبب السرية التي تلتزم بها بعض المؤسسات الجزائرية و هو مايؤثر على جودة المعلومات .

ح. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى :

- بيان ماهية تطبيقات الإفصاح الإلكتروني.
- تحليل طبيعة و حدود الإفصاح الإلكتروني لبيان مدى تكامله بما يحقق الهدف الذي وجد من أجله و بالأخص مساعدة المستثمر في إتخاذ قرارات الإستثمارالمختلفة.
- بيان تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية

خ. محددات البحث

الحدود المكانية:

بسبب قلة المصادر النظرية ، و كذلك صعوبة الحصول على بيانات ميدانية في الجزائر و حتى من خلال إستخدام الشبكة الدولية للمعلومات ، و ذلك لحداثة الموضوع ، فقد كانت مصادر البحث محدودة نوعاً ما ، و هذا ما جعلنا نعتمد على مصادر قليلة لتغطية البحث .

الحدود الزمانية:

إن الوقت المحدد لإنجاز هذا البحث غير كافي نوعاً ما لتلبية إحتياجات الموضوع و إثرائه وهذا ماتسبب لنا بنوعا من الضغوطات و الإسراع في إنجازه من أجل مواكبة الوقت المحدد للإيداعه.

د. منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، و الإجابة على إشكالية البحث و إختبار صحة الفرضيات ، و تماشياً مع النتائج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية و المالية سوف نعتمد على المنهج التجريبي ، و ذلك بإتباع الاسلوب الوصفي التحليلي ، بهدف وصف و تحليل مختلف جوانب الموضوع و الوصول إلى النتائج المراد من البحث ، حيث إستعملت الأسلوب الوصفي في معالجة الفصل الأول النظري، و فيما يخص الفصل الثاني فتم إعتماد أسلوب التحليل تماشياً مع طبيعة معالجة هذا الفصل.

أما فيما يخص نمط البحث و جمع المعلومات فقد أعتمدنا على اسلوب المسح الإلكتروني من خلال الدراسات و البحوث المنشورة على شبكة الأنترنيت ، كما إعتمدنا على أسلوب الإستبانة و الإستعانة بأكاديميين و مهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي ، للإحاطة بجوانب الموضوع سعياً لتحقيق نتائجه.

ذ. صعوبات البحث

- نقص بعض المراجع المهمة التي تحتوي على الدراسات الميدانية للموضوع
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات و الوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية و المالية ، قصد تسليمهم إستمارات الإستبيان و الحصول على أراءهم و إجاباتهم.
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الإستبيان رغم الوقت الممنوح لهم و زياراتنا المتكررة لهم.

ر. هيكل البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين إضافة إلى المقدمة و الخاتمة

الفصل الأول: الإفصاح الإلكتروني وعلاقته بجودة المعلومات المالية

تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول تم تخصيصه للإفصاح الإلكتروني أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لجودة المعلومات المالية و المبحث الثالث هو مبحث الدراسات السابقة .

الفصل الثاني:

يتمثل في الدراسة الميدانية حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية تعرضنا في المبحث الأول إلى دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية من خلال شبكة الأنترنيت و الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة أما المبحث الثاني فقد اعتمدنا على المقابلات و الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسةو فيما يخص المبحث الثالث فقد إعتمدنا على الأستبيان و الاجراءات المتبعة لاعداده و تحليل نتائجه.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية

تمهيد

إزداد الإهتمام في السنوات الإخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح ، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ماتنشره المؤسسات من معلومات ، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ماتحتاجه منها مباشرة و مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح الإلكتروني يجعل البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة ، و ذلك نتيجة عدم إظهار البيانات و المعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الإقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات ، و بالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها ، الأمر الذي ينعكس على إتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات و البيانات.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية ، و بالتالي قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية للإفصاح الإلكتروني
- ✓ **المبحث الثاني**: الأدبيات النظرية لجودة المعلومة المالية
- ✓ **المبحث الثالث**: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجال الدراسة.

المبحث الأول: الإفصاح الإلكتروني

ساعدت التطورات التكنولوجية ووسائل الإتصال الحديثة و العولمة على إستخدام الشركات للأنترنيت ، و لذلك لجذب الزبائن و المستثمرين الحاليين و المرتقبين . كما ساعد وجود المحاسبة الإلكترونية على أن تكون مخرجات النظام المحاسبي على شكل تقارير إلكترونية ، مما شجع منشأت الأعمال على عرض تقاريرها المالية و الغير مالية من خلال موقع الشركة الإلكتروني ، مما أدى غلى ظهور الإفصاح الإلكتروني.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح الإلكتروني

نشأ الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثراً بمجموعة من المتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية و لعل أهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات التي ساهمت في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح ، فقد قاربت تكنولوجيا الإتصالات الحدود الزمانية و المكانية و أدركت الكثير من الشركات ضرورة أن تستغل الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الأنترنيت في سرعة إنتشار المعلومات.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح الإلكتروني

الإفصاح المحاسبي الإلكتروني فقد عرفها الزماط (2006) بأنها نشر القوائم و التقارير المالية و الإيضاحات و الهوامش و تقارير المدقيقين الخارجيين و تقارير الإدارة و أية تقارير أخرى مهمة ؛لفهم محتويات القوائم المالية على الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنيت). و هذه القوائم و التقارير قد تكون فصلية أو سنوية. كما أن بعض البيانات المالية و الوصفية يتم الإفصاح عنها آنياً.

إلا أن(LYMER ET AL) في دراسة أعدت لصالح لجنة معايير المحاسبة (IASC) (1999) (عرفوا التقارير المالية الإلكترونية الدولية (Web – Based Business Reporting) بأنها العرض العام للبيانات المالية والتشغيلية بإستخدام صفحات الأنترنيت أو أي وسيلة إتصال ، ذات علاقة بالأنترنيت.

أما الإفصاح االإلكتروني فقد عرفها (محمود و مهدي) (2009) بأنه هو نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الأنترنيت.[1]

ومع إختلاف المصطلحات المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني ، ذهب البعض في إتجاه تحديد خصائص معينة يجب توافرها في الوحدة المحاسبية حتى تكون مطبقة للإفصاح الإلكتروني بحيث أكد توفيق (2002) أن الوحدة المحاسبية تكون مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع على الأقل على شبكة الأنترنيت يتضمن واحدا أو أكثر مما يلي :

- ✓ مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية تتضمن التقارير المالية والإضاحات المتممة للقائمة المالية و تقرير مراقب الحسابات.
- ✓ تقارير مالية مرحلية
- ✓ أداة ربط بالقوائم المالية للشركة في مكان أخر بالأنترنيت.

[1] بكر إبراهيم محمود ونضال عزيز مهدي، **دور و مسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية**، جامعة المستنصرية، قسم المحاسبة، بدون سنة، ص 04

الفرع الثاني: طبيعة المواقع الإلكترونية و علاقة المستثمر بها

قد يتساءل القارئ عن كيفية الوصول إلى موقع شركة معينة للإطلاع على بياناتها المالية ، و ماهو وضع المستثمر والزبون قليل الخبرة في التعامل للإنترنيت ، إذ قد تسبب صعوبة التعامل مع الموقع إخلال بخاصية إكتمال المعلومات وقابليتها للفهم ، إذ قد تعد الشركة وفق القانون مفصحة عن جميع المعلومات الضرورية ، في حين لا يستطيع المستثمر أو الزبون الوصول إلى جمع المعلومات بسهولة ، مما سيجعله في وضع غير جيد لإتخاد القرار بسبب نقص المعلومات وعدم قابليته على فهمها لإرتباطها بصفحات المواقع الأخرى أو الوصلات الأخرى أو الوصلات الأخرى التي تتطلب جهداً وخبرة أكبر للوصول إليها[1].

المطلب الثاني: مزايا و عيوب الإفصاح الإلكتروني

الفرع الأول: مميزات الإفصاح الإلكتروني

يمتاز الإفصاح الإلكتروني بمايلي:

- ✓ عرض التقارير على الإنترنيت يمكن أن يخفض تكلفة التقارير الورقية (الطباعة والنشروالتوزيع) وهذا يظهر بشكل أفضل إذا كان الإفصاح التقليدي فصلياً أو دورياً .
- ✓ الإفصاح الإلكتروني يمكن أن يصل إلى المستخدمين غير محدد بأكثر مما يصل إليه الإفصاح التقليدي مما يعني أن الإفصاح الإلكتروني يحقق إمكانية الوصول غير المقيد ، للبيانات عالمياً.
- ✓ سرعة العرض والتحديث السريع للمعلوماتوالبيانات المنشورة من قبل المنشأة.
- ✓ يسمح الإفصاح الإلكتروني لمتخذي القرار بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم (الشركات المختلفة)، بسرعة و جهد أقل وإجراء المقارنات اللازمة ، وكذلك معالجة تلك البيانات بإستخدام الحاسوب. بحيث تسمح متصفحات الإنترنيت بالبحث السريع عن بيانات و تفاصيل محددة مسبقاً في الوقت الذي كان يتطلب الحصول على تلك البيانات وقت و جهد أكثر.
- ✓ يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي البيانات من حفظ (تحميل) المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق.

الفرع الثاني : عيوب الإفصاح الإلكتروني

يعاب على الإفصاح الإلكتروني مايلي :2

- ✓ زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني (تكلفة عمل موقع إلكتروني وتكلفة تحديث و صيانة الموقع)
- ✓ بالنسبة للمنشأة فهناك مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة مثل الدخول الغيرالمصرح به ، وتعديل أو حذف محتوى البيانات.

---

[1] فيصل زماط حسن سليم، **مقومات الإفصاح الإلكتروني في قرارات الإستثمار**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 61، جامعة مستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، 2006، ص 100

[2] سليم ممدوح، سليم البوجي، **مدى إلتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية –غزة، 2015، ص 23

✓ بالنسبة لمستخدمي التقارير الإلكترونية ، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة. فقد تكون البيانات المفصح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمنشأة أخرى أو حتى منشأة وهمية هذا إلى جانب مخاطر أخرى متعلقة بخصوصية و أمن البيانات التي يقوم ، المستخدمون بتداولها إلكترونياً مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.

الفرع الثالث: مزايا الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي

يحقق الإفصاح الإلكتروني الكثير من المزايا إذا ما قُرِن بالإفصاح التقليدي التي يمكن أن تمثل تلك المزايا مجموعة من الدوافع التي تدفع الشركات للاقبال نحو إستخدام هذا النوع من الإفصاح ويمكن ايجاز هذه المزايا بالأتي:

- يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيضا لتكاليف توزيع المعلومات ، حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي، فضلا عن إقتصار الوقت المرتبط تتوزيع تلك المعلومات .[1]
- يمثل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أداة إنتشار بالنسبة للشركة ، فهو موجه لعدد غير محدود و غير معروف من المستخدمين ، الأمر الذي يحقق للشركة الإنتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى العالمي.
- يمكن أن يعمل الإفصاح الالكتروني على تحسين ما تم إفصاحه تقليديا سواء من حيث كمية او نوعية المعلومات المفصح عنها، و المساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين كالعمل على تحديثها بصورة دورية .
- تحسين إمكانية وصول المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل غذ تسمح متصفحات الأنترنيت بالبحث الفائق السرعة عنبيانات وتفاصيل محددة مسبقا متخذ القرار في الوقت الذي كن يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتا" وجهدا "اكبر ونتائج اقل دقة.
- يوفر الإفصاح الإلكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة اقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي .
- يمكن الإفصاح الإلكتروني المستخدمين من أن يحملوا المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لا جراء التحليلات الخاصة بهم وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي.

يحقق الإفصاح الإلكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر مشترك بين الشركة والمستخدمين الأمر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح الإلكتروني

لا بد من وجود مجموعة من المقومات للازمة لإنجاح الشركات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني ن وتتمثل هذه المقومات في الأتي:

- ✓ يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات
- ✓ يتطلب توفر شبكة الأجهزة و المعدات الإلكترونية
- ✓ يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الانترنيت
- ✓ يتطلب إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للشركة

[1] بكر إبراهيم و نضال عزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 06 -07

- ✓ يتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين و المبرمجين و المحللين
- ✓ يتطلب بناء وسائل و إجراءات للرقابة الداخلية مناسبة و متينة
- ✓ يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني[1]

المطلب الرابع: أهمية الإفصاح الإلكتروني[2]

إن النمو السريع لتقنية الأنترنيت أثر على الممارسات المحاسبية و الإتصال المحاسبي إذ أن العديد من الشركات في البلدان المتقدمةو النامية تستخدم الأنترنيت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن كل التقارير السنوية التقليدية ، فضلاً عن المعلومات المالية و الغير مالية الأخرى في تنسيقات متعددة على نطاق أوسع من حيث الجمهور و مرونة أكثر في العرض التقديمي و المحتوى المعلوماتي ن و بالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوافرة بالوسائل التقليدية ، و تستخدم العديد من الشركات الان مزايا شبكة الأنترنيت لتوفير المعلومات المالية ، لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاصة بالشركة يمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث و التحميل ن و مقارنة و تحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة و في الوقت المناسب ، من ناحية أخرى ، يمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتكاليف منخفضة وعلاوة على ذلك فإن وضع المعلومات المالية و الغير مالية على شبكة الانترنيت يتيح الوصول المتساوي لكافة المستخدمين، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين و المؤسسين ووسطاء المعلومات، كما يمكن أن تصل الشركات إلى المستثمرين المحتملين بفرص أكبر من الوصول بوسائل الإتصال التقليدية الأخرى ، كما يساعد الإفصاح الوحدة الإقتصادية على سرعة التأثير بالمتغيرات الخارجية و التفاعل معها وسرعة الإستجابة لمتطلبات السوق و التعرف على الفرص الإستثمارية المتاحة، مما يحقق مركزاً قوياً بين المنافسين.

المطلب الخامس: مراحل تطور الافصاح الالكتروني

في بداية التسعينات من القرن الماضي اعتمدت بعض الشركات على استخدام الأقراص المدمجة (CD) في توزيع المعلومات المالية .حيث تقوم بتحميل نسخة مطابقة تماماً للتقارير المالية المطبوعة على القرص المدمج ويتم توزيع تلك الأقراص بإستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها الورقية من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم .

ولكن مع ظهور شبكة الأنترنيت بدأت العديد من الشركات الأعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية.وقد مر عرض المعلومات المالية على شبكة الأنترنيت من زاوية تطور وسائل عرض تلك المعلومات إلى ثلاثة مراحل تتمثل بالأتي:[3]

المرحلة الأولى: التقارير الإلكترونية

تتمثل هذه المرحلة في قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوافرة في صورتها الورقية الإلكترونية والتي من الشائع تسميتيا بملف (PDF) .وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة و إنخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه إلا انا هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه حيث أنه يستغرق وقتا طويلاً لتحميله كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع بين اجزاء التقرير أو بين المواقع. و كذلك أيضاً لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلاً عن أن البيانات المالية لا تكون بصورة جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح

---

[1] أحمد وجيه الدباغ، إنصاف محمود دلال باشي ، **دورالإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفئ سوق الأسهم السعودي أنموذجا،** مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، ملحق العدد 113، جامعة الموصل، السنة 2013، ص 05

[2] أحمد وجيه الدباغ، **مرجع سبق ذكره،** ص 06

[3] بكر إبراهيم محمود و نضال عزيز مهدي، **مرجع سبق ذكره،** ص 05

ملف (PDF) من نسخ القوائم المالية و إعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتاً طويلاً.

المرحلة الثانية: (HTML)

تتمثل هذه المرحلة في إستخدام . لغة ترميز النصوص التفاعلية والتي يرمز لها (HTML) في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات والتي تعد أحد لغات البرمجة التي تستخدم أساساً في تصميم المواقع الإلكترونية. و على الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوز بعض سلبيات ملف (PDF) حيث تتيح إمكانية إستخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات.

إلا أنه يعاب عليها إنخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير و كذلك أن حدودها تتوقف على توفير معلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها .

كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة . و كذلك أيضاً كما هو الحال مع ملف (PDF) لا تكون المعلومات جاهزة للتحليل من قبل المستخدم مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرة أخرى. [1]

المرحلة الثالثة: لغة الترميز الموسعة (XML)

تتمثل هذه المرحلة في إستخدام . الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الأنترنت وابتكار اشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة . حيث ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML). في تبادل المعلومات حول شبكة الأنترنت وقد صاحب هذه اللغة إهتمام (Charles) وهو محاسب قانوني يعمل في إحدى الشركات الأمريكية وبدعم و تمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدارسة إمكانية إستخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) ويقصد بها هي برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونية بأستخدم علامة أو شفرة تعريفية وبإستخدم القوائم المالية الإلكترونية المصممة بإستخدم لغة (XBRL) يمكن للمستخدم القيام بإجراء تحليلات للمعلومات دون إعادة معلومات القوائم مرة أخرى كما هو الحال في المراحل السابقة .

لغة: (XBRL) لغة تقارير الأعمال الموسعة

لغة (XBRL) هي لغة إلكترونية معيارية مجانية قليلة للتوسع أساسها لغة XML المعيارية.تعتمد التقرير عبر الإنترنيت لتحسين وتسريع التقرير عن الأعمال بأقل تكلفة ممكنة.

أما كيرت رامين رئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرف لغة (XBRL) بأنها معيار إلكتروني دولي يعتمد ترميز بنود المعلومات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولي على نحو يمكن من إرسالها وتخزينها و معالجتها إلكترونياً في أي نظام ؛ ليتم عرضها بسهولة حسب المعيار المستخدم في عرض التقاريرالمالية.[2]

(XBRL) هي إختصار (Extensible Business Reporting Language) أو لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة وهي تهدف إلى إصدار تقارير مالية موحدة يمكن مقارنة محتواتها على مستوى العام.

[1] بكر إبراهيم محمود و نضال عزيز مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 06

[2] سليم البوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

إن عملية توحيد البيانات المالية على مستوى العام كانت إحدى المشاكل القائمة التي تؤرق جميع العاملين في حقل المحاسبة والتدقيق. وكانت هناك تكاليف عالية لمثل هذه الخدمات ، وبعد إصدار هذه اللغة وإلزام الجهات المختلفة في الأسواق المالية والشركات المالية بإصدار تقاريرها بإستخدام هذه اللغة أصبحت هذه اللغة ذات أهمية كبرى.

في هذه اللغة إذا كنا مثلاً أمام شركتين هما الشركة (A) و الشركة(B) ، الشركة (A) تصدر تقاريرها المالية محتوية على مسمى "إهلاك الأصول الثابتة" والشركة الأخرى تصدر تقاريرها المالية محتوية على مسمى "إهتلاك الأصول الثابتة" نجد أن كلاً من المصطلحين بالنسبة للكمبيوتر مختلفين إختلافاً كلياً، وعملية توحيد المصطلحات سوف تسير عملية المقارنة لإعطاء إمكانيات تحليلية أكبر للإقتصاد الخاص بأي صناعة فعلى سبيل المثال لو أعطينا كود معين ليشير لكلٍ من الحسابين، " إهلاك الأصول" و"اهتلاك الأصول الثابتة " بين البيانات المالية للشركات المختلفة وذلكبإعطاء وسم أو (Tag) يشير إلى أن كلاً من الحسابين يشير إلى ،(Depreciation) فإن الكمبيوتر سوف يتعرف ببساطة على أن هذا البند يشير ان إلى شئ واحد وهوبند .(Depreciation of Fixed Assets)

مثلاً :

(Depreciation) إهلاك الأصول الثابتة (Depreciation)

(Depreciation) اهتلاك الأصول الثابتة (Depreciation)

ومن هنا تظهرأهمية هذه اللغة في توحيد المصطلحات المحاسبية ، مما يعني إمكانية وسهولة مقارنة البيانات المحاسبية ومعالجتها حسب إحتياجات المستخدم لتلك البيانات. أما الفرق بين (XML) و (XBRL) فهو أن لغة (XML) يصلح إستخدامها لمجالات عدة أما لغة (XBRL) فهي لغة خاصة بالأعمال.

الفرع الأول: مفاهيم ومفردات لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)

لكل لغة مفردات ومفاهيم تميزها عن غيرها من اللغات، ولغة (XBRL) لهامفردات ومفاهيم خاصة بها تساعد على الإستفادة منها : [1]

1. العلامة أو الوصف [TAG] : هو العنوان أو الوسم ، و الذي يبدأ و ينتهي بكل عنصر موجود بالبرنامج المكتوب بلغة (XBRL).
2. العنونة أو التوصيف [Tagging Process]: هي العملية التي يتم بمقتضاها وصف البيانات الخاصة بالحقول المحاسبية .
3. توصيفات الملفات [Tagging Filing]: هي العملية التي يتم خلالها تحويل الملفات للشكلالذي تتطلبه لغة (XBRL).
4. عناوين اللغة [XBRL Tags] :هي العناوين التي يشمل عليها البرنامج المكتوب بلغة (XBRL) حيث تصل عدد العناوين للتصنيف الأمريكي إلى (1500) عنوان.
5. قاعدتي البيانات [IDEL] [EDGAR]: هما نظامان للإمداد بالبيانات ، بمعنى أنهما قواعد بيانات للإمداد بالبيانات بشكل تفاعلي في سوق الأوراق المالية الأمريكية والذي يتم تحديثه عام (2009).
6. مواصفات اللغة [XBRL Attributes]: هي الخصائص والمواصفات الخاصة بهذه اللغة وتشمل العنوان الرسمي والإسم والرصيد والبيانات والوصف والمرجع والمحتوى.

[1] سليم البوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

7. التصنيف [Taxonomy]: هوقاموس يحتوي على عناصر و أسماء لغة (XML) والتي يتم تحديدها بوضوح عند إعداد تقارير الأعمال.
8. الدليل الإرشادي [Schema]: وهو الدليل الذي يشمر فيه تحديد و تعريف هيكل ومحتوى العناصر التي تتشكل منها لغة الترميز الموسعة (XML).
9. مستند أو تقرير لغة (XBRL) [XBRL Document]: هو التقرير المنفذ بلغة (XBRL)، وهو يعكس المعلومات المطلوب عمل التقرير عنها.[1]
10. المستند المستخلص: [Instance Document] : هو التقرير الذي يصف المعلومات المحاسبية ، مثل قائمة الدخل و المركز المالي.
11. القائمة النمطية [Style Sheet]: هو الشكل الذي يعرض عليه التقرير المطلوب إستخلاصه (Instance Document).

الفرع الثاني: أهم إسهامات لغة (XBRL) لوظيفة الإفصاح المحاسبي

1. تتميز لغة (XBRL) بقدرتها على قراءة العلامات الخاصة بالحاسب الألي وتطبيقها للمعلومات المالية فيتقارير الأعمال، ويتم ذلك من خلال تحويل التقارير إلى كتل من المعلومات التي يمكن فهمها ومعالجتها من خلال برنامج الحاسب الآلي.
2. تسهم لغة تقارير الأعمال الموسعة في تخفيض تكلفة النشر الإلكتروني، حيث تمكن من تحضير وتحليل وإستخدام معلومات الأعمال والتحول السريع بين اللغتين العربية والإنجليزية.
3. تتسق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) مع جميع البرامج ، فليس هناك حاجة إلى إعادة تنسيق المعلومات أو إعادة الترجمة؛ مايعني سهولة جمع المعلومات والوصول إلى تلك المعلومات بشكل منظم.
4. تتيح لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) للمستثمرين فرصة الوصول للمعلومات المحاسبية من خلال توفير تلك المعلومات بنمط (PDF)، مما يرفع من كفاءة قرارات المستثمرين.
5. تسمح لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) بإجراء تحليلات لشركات مختلفة منافسة ؛ مما يزيد من كفاءة التحليلات المالية.

الجهود العالمية للإستفادة من لغة (XBRL)

أولاً : الجهود الأوروبية:

كان الإهتمام الأوروبي بلغة (XBRL) على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: حيث بدأت هذه المرحلة في العام (2003) فتم تطبيق هذه اللغة علىنطاق حكومي واسع. وكانت أبرز الجهات التي طبقت هذه اللغة في تلك المرحلة هي مصلحة الضرائب في إيرلندا ، وقطاع البلديات في ألمانيا والقطاع المصرفي في إسبانيا ، ومجلس المياه ، في هولندا ، وهيئة إدارة الشركات في الدنمارك.

[1] سليم البوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26 – 27 - 28

المرحلة الثانية: وبدأت هذه المرحلة في العام (2004) حيث تم إستخدام لغة (XBRL) من قبل البنك المركزي الإسباني والبنك الأوروبي.

المرحلة الثالثة: مع نهاية العام (2004) اهتمت المفوضية الأوروبية بشكل رسمي بتوحيد التصنيف الخاص بلغة (XBRL) بشكل قياسي للدول السبع والعشرين الأعضاء.

ثانياً : الجهود الأسيوية للإستفادة من لغة (XBRL) :

في أواخر العام(2003) كانت الصين أول دولة أسيوية تطبق هذه اللغة في سوق شنغهاي، إمتدت هذه اللغة إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية ، بالإضافة إلى أسواق المال في سنغافورة وكوريا الجنوبية ، ويلاحظ أن التصنيف الأسيوي (Asian XBRL Taxonomy) يقع تطويره على عاتق أسواق المال وليس الجهاتالحكومية. كما هو الحال في أوروبا.

الجهود الأمريكية للإستفادة من لغة (XBRL) في 30 يناير2009 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية قواعد جديدة تلزم فيها الشركات المسجلة بتطبيق لغة تقاريرالأعمال الموسعة (XBRL) على ثلاث المراحل:

المرحلة الأولى (2009 –2010): وفيها تلتزم الشركات العامة والأجنبية والتي تطبق مبادئ المحاسبية الأمريكية (U.S GAAP) والتي يزيد حقوق الملكية فيها عن (مليار دولار 5) بتطبيق لغة (XBRL) على تقاريرها المالية.

المرحلة الثانية (2010–2011) : وفي تلك المرحلة تم إلزام الشركات العامة المطبقة لمبادئ المحاسبية الأمريكية والتي تزيد حقوق ملكيتها عن (700مليون دولار) بتطبيق (XBRL) علىتقاريرها المالية.

المرحلة الثالثة (2011–2012) : وفيها يتم إلزام باقي الشركات والتي لم تشتمل عليها المراحل السابقة ،(وكذلك الشركات التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting) (IFRS) وهذا يؤكد على مدى إهتمام لجنة الأوراق المالية الأمريكية بتطبيق لغة (XBRL).[1]

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية ، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية ، و في التمييز بين مايعتبر إيضاحاً ضروريا و ما لا يعتبر غير ذلك ، ويجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الإهتمام على مساعدة المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المالية

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية.[2]

---

[1] سليم البوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28

[22] عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية و إتخاذ القرارات**، دراسة حالة لينلغاز2009/2012، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة–الجزائر، سنة الجامعية 2012/2011، ص 38

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية و المالية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة.

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المالية

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لاجودة، و هذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي[1]:

1. المنفعة

هي إستخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، و تكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات و سهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لإستخداها.
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها
- منفعة التقييم(تصحيحية): اهمها في تقييم القرارات المتخذة.

2. الدقة

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3. التنبؤ

كلما كانت المعلومات مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة إستخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

4. الفعالية

هي العلاقة بين الأهداف و النتائج ، اي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها و ذلك بمقارنتها مع نتائج إستخدامها.

[1] عباسي عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص 39

5. الكفاءة

هي العلاقة بين الإستخدام و النتائج ، اي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

المطلب الثالث: أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية

إن إحترام أبعاد معينة في معالجة و إعداد المعلومات المالية يؤثر بإيجاب على جودتها ، و هذه الأبعاد هي: [1]

- **التحديد:** اي أن تكون المعلومات محددة بدقة
- **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لغستخدام المعلومة
- **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الإحداث المعبرة عنها.
- **الملائمة:** ملائمة المعلومات هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

المطلب الرابع: المحددات الاساسية لجودة المعلومات المالية و اهم العوامل المؤثرة فيها

1. المحددات الاساسية للمعلومات (القيود):

حسب الدراسة التي أجرتها LASCF هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية و هي:

- الأهمية النسبية
- التكلفة

2. الأهمية النسبية :

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير إنعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبياً هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار و العكس، و من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبياً و غير هامة نسبياً و هذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الغعتراف ، اي المعلومة الهامة نسبياً يجب غدراجها و معالجتها بشكل دقيق ، اما المعلومة الغير هامة نسبياً فالعكس.

إن إختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- ✓ البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية
- ✓ حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية
- ✓ البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية
- ✓ الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات و جمل وصفية
- ✓ العلاقات الخاصة بين الوحدات أو الأفراد او الجمماعات المعنية ، و التي تعبر على الحقوق و مصالح أشخاص أخرين أو جماعات أخرى.
- ✓ الخطة و التوقعات الملائمة للإدارة

[1] عباسي عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص 41

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجبت أن يكون:

- ❖ عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصاً للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم
- ❖ عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظللة و كذا عند عرض بيانات ملخصة
- ❖ عدم التوسع في لعرض للمعلومات المالية الغير ملائمة

- **تكلفة المعلومة:**

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لإتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد و هو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من إستخدامها ، و بالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للإستعمال ، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية إرتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة و نشر المعلومات ، و كذا مصاريف المراجعة و التدقيق التي تتحملها المؤسسة ، غلا أن المؤسسة و خاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين و أصحاب المصالح الأخرين[1]

هناك قيود اخرى و هي :

- **العرف الصناعي:**

إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين ، و تعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في لإفصاح في قطاعها أو على لأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة لبن مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط .

- **التحفظ:**

إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة و الحذر و هي نتيجة لعدم التأطد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرق القياس ، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الإعتراف و العرض لمعلوماتها المالية المنشورة.

- **تغليب الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني:**

من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث و الظروف الغقتصادية المتعلقة بها، اي يجب تفضيل الجانب الغقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس و عرض المعلومات المالية.

[1] عباسي عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص 42 - 43

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

دراسة بكر إبراهيم محمود ونضال عزيز مهدي، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في ظل تنامي هذا النوع من الإفصاح على المستوى العالمي و أثر هذا الإفصاح على مهنة المحاسبة و التدقيق و كذلك التعرف على دور و مسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه هذا النوع من الإفصاح و إختيار تأثير بعض المتغيرات على مستوى إدراكهم لواجباتهم تجاه هذا النوع من الإفصاح و قد توصل الباحث الى نتائج عدة من بينها تنامي ظاهرة الإفصاح الإلكتروني على المستوى العالمي و تحول بيئة التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية.

دراسة صدام محمد محمود الحيالي و سالم صالح حسين، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة دراسة جودة المعلومات المحاسبية و مقاييس تقييمها و دراسة التجارة الإلكترونية و أثارها على المحاسبة بصورة عامة و على جودة المعلومات المحاسبية بصورة خاصة و ذلك في الشركات المتعاملة بالبيع و الشراء عبر شبكة الأنترنيت و تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في دنيا الأعمال و خاصة مع وجود التطورات الهائلة في عالم الاتصالات و ظهور التجارة الإلكترونية و الاثار المتولدة منها على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة مدرس بالجامعة المستنصرية (مجلة الإدارة والإقتصاد) مقومات الإفصاح الإلكتروني و أهميته في قرارات الإستثمار[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية تطبيقات الإفصاح الإلكتروني أي هل هي عبارة عن الإفصاح التقليدي منشور على الشبكة الدولية للمعلومات أو أنه يتم تحديث الإفصاحات المختلفة خلال السنة (شهري، فصلي، نصف سنوي...الخ) و تحليل طبيعة و حدود الإفصاح الإلكتروني لبيان مدى تكامله بما يحقق الهدف الذي وجد من أجله و بالأخص مساعدة المستثمر في إتخاذ قرارات الإستثمار المختلفة و بيان مدى توافر الخصائص و الصفات المرتبطة بالمعلومات المالية و الإفصاحات الأخرى المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات بما يحقق أهداف النظام المحاسبي ثم تحليل و مقارنة الإفصاح الإلكتروني وفق مدخل إقتصاديات المعلومات ، لتحديد مدى أهمية الإفصاح الإلكتروني الفعال التي تبرز في إعطاء تصور أولي للعديد من الشركات أو في الحقيقة الغالبية العظمى في وطننا العربي عن ماهية الإفصاح الإلكتروني و تطوره في العالم ، ذلك لعدم توافر دراسة عربية تكشف هذا الموضوع بشكل مفصل نوعاً ما.

[1] مدرس بجامعة المستنصرية

دراسة عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي، أثر الافصاح المالي الالكتروني على القيمة السوقية للمصارف الاسلامية الخليجية[1]

هدفت هذه الدارسة إلى بيان أثر الافصاح الإلكتروني على القيمة السوقية المضافة للمصارف الأسلامية الخليجية، وقد اعتمدت مصرفا إسلاميا مدرجا في الأسواق 92 الدارسة على البيانات المالية المنشورة للمصارف الاسلامية الداخلة في عينة الدارسة وعددها المالية لدول عينة الدارسة وقد تم الاعتماد على جملة من الاساليب الاحصائية لاختبار فرضية الدارسة. وقد اظهرت النتائج وجود مستوى مقبول من الافصاح المالي الإلكتروني من قبل المصارف الاسلامية الخليجية وبأن هذا المستوى من الافصاح كان له تأثير ايجابي مرتفع على القيمة السوقية المضافة للمصارف الاسلامي الخليجية، وقد ردت الدارسة ذلك إلى قدرة الافصاح الإلكتروني على تعزيز الشفافية وتحقيق تماثل افضل للمعلومات يحسن من طبيعة الطلب على اسهم المصارف المطبقة له بما يرفع من قيمها السوقية. وقد اوصت الدارسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل المصارف الإسلامي بوضع التعليمات الكافية والملائمة للافصاح المالي الإلكتروني بهدف تنظيمه وتعميمه.

الكلمات الدالة: الافصاح المالي الإلكتروني؛ القيمة السوقية المضافة؛ نظرية الإشارة، المصارف الاسلامية.

دراسة سليم البوجي ، مدى إلتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل[2]

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطنية بنظام الإفصاح المعدل (الإفصاح الإلكتروني) الصادر عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية و الذي يلزم الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بعمل مواقع إلكترونية خاصة بها و أن تشتمل تلك المواقع الإلكترونية لكل شركة على المعلومات و البيانات التي حددتها هيئة سوق رأس المال. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على الإفصاح الإلكتروني و إستخدام الأنترنيت في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المعلومات المالية و الغير مالية.

دراسة نصر طه حسين عرفة و مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، الإفصاح المالي من خلال الأنترنيت وجهة نظر المستخدمين في البيئة المصرية[3]

إستهدفت الدراسة إستكشاف وجهات نظر مستخدمي التقارير السنوية للشريكات المصرية حول الأبعاد المختلفة للتقرير المالي عبر الأنترنيت. كما إستهدفت تقديم و إختبار إطار نظري يمكن من خلاله فهم توجهات المستخدمين نحو الإفصاح المالي عبر الأنترنيت و يعتمد الإطار على نموذج قبول التكنولوجيا. و لتحقيق هذه الأهداف إعتمدت منهجية الدراسة على أسلوب الدراسة على أسلوب الدراسة الميدانية للتعرف على وجهات نظر عينة من مستخدمي التقارير السنوية للشريكات المصرية ، و تتكون تلك العينة من ثلاث فئات هي : (مديري البنوك و السماسرة و الأكادميون). أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام أن هناك إهتمام محدود أو متوسط من المستخدمين فيه و قد تم تفسير ذلك من خلال ، بيئة الأعمال المصرية بالأبعاد المختلفة للتقرير

---

[1] عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي، **أثر الافصاح المالي الالكتروني على القيمة السوقية للمصارف الاسلامية الخليجية، المؤتمر العالمي الثامن للتسويق الإسلامي الجمعية الإسلامية للتسويق الإسلامي**، تركيا، 2017

[2] سليم البوجي، **مرجع سبق ذكره**

[3] نصر طه حسين عرفة و مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **الإفصاح المالي من خلال الأنترنيت وجهة نظر المستخدمين في البيئة المصرية**، كلية التجارة ، جامعة بنها، قسم المحاسبة

المالي عبر الأنترنيت نموذج قبول التكنولوجيا. حيث أشارت النتائج إلى أن القلق حول أمان المعلومات ينال إهتماماً كبيراً ويمكن أن ينعكس سلباً على رؤيتهم لسهولة الإستخدام المتوقعة ، من جانب المستخدمين في النهاية على إتجاهات الإستخدام. و تساعد نتائج البحث واضعي التشريعات المتعلقة بالتقرير المالي عبر الأنترنيت حيث توجه إنتباههم إلى ضرورة الإهتمام بضوابط أمان المعلومات. (المتعلقة بالشفافية و الإفصاح في دليل قواعد أوصت الدراسة بتعديل الفقرة رقم ٥-٦-٣) (بحيث تلتزم كافة الشركات المقيدة بالبورصة و معايير حوكمة الشركات المصرية الصادرة في مارس 2011 م) بأن تنشر تقاريرها المالية عبر الأنترنيت بأسلوب يسهل للمستخدمين إمكانية الوصول إليها . و كذلك إعداد الهيئة العامة للرقابة المالية و الغير مالية التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية و إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية لمحاولة تقديم تفسيراً إضافياً عن أثر إستخدام نموذج قبول التكنولوجيا في تحليل الإتجاهات السلوكية لمستخدمي التقرير المالي عبر الأنترنيت ، و مستخدمي التقارير المالية ، و نموذج قبول تكنولوجيا الشركات المصرية المسجلة

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi قياس مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي [1]

ويعتبر الإفصاح المالي عبر الإنترنت (أوفد) واحدا من العديد من مخرجات التكنولوجيا المتقدمة. يختلف تطبيق الإفصاح المالي عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي من شركة إلى أخرى بسبب طبيعته الطوعية وعدم وجود أنظمة مناسبة. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي. تم إجراء مراجعة موسعة للأدبيات ووضعت قائمة مرجعية مكونة من (90 بندا) 71 منها للمحتوى و 19 للعرض لقياس مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصات مجلس التعاون الخليجي. وتبين النتائج أن المستوى العام للإفصاح المالي عبر الإنترنت في مجلس التعاون الخليجي هو 77٪ ولكنه يختلف عبر الشركات التي يتم أخذ عينات منها حسب البلدان ونوع الصناعة. وتوصي الدراسة بأن تضع الهيئات الرقابية مبادئ توجيهية للكشف عن المعلومات من خلال شبكة الإنترنت من أجل تعزيز مستوى الشفافية لدى الشركات المدرجة في مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات الرئيسية: الإفصاح المالي عبر الإنترنت، البعد من المحتوى، البعد من العرض، الإفصاح الطوعي

[11] Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi Department of Accounting and Economics College of Business and Finance Ahlia University, Kingdom of Bahrain، International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 159 January, 2017 http://www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com.

دراسة Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في دول مجلس التعاون الخليجي

ويعتبر رأس المال الفكري أسلوب إدارة في تشغيل أصول الشركة. ويختلف مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في دول مجلس التعاون الخليجي من شركة إلى أخرى بسبب طبيعتها الطوعية وعدم وجود أنظمة مناسبة. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تم إجراء مراجعة موسعة لألدبيات ووضعت قائمة مرجعية مكونة من 78 بندا لقياس مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المدرجة في بورصات مجلس التعاون الخليجي. وتظهر النتائج أن المستوى العام لرأس المال الفكري الذي تم الكشف عنه في مجلس التعاون الخليجي هو 73٪ ولكنه يختلف عبر الشركات التي تم أخذ عينات منها حسب البلدان ونوع الصناعة. وتوصي الدراسة بأن تقوم بورصات دول مجلس التعاون الخليجي بوضع مبادئ توجيهية رسمية للكشف عن رأس المال الفكري من أجل خلق الانسجام في الكشف عن المعلومات والمساواة بين مستخدمي المعلومات المالية وفي الوقت نفسه لتعزيز قيمة الشركات.

تعليق على الدراسات السابقة:

ركزت أغلب الدراسات السابقة على مفهوم الإفصاح الإلكتروني و مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية بتطبيق الإفصاح عبر شبكة الأنترنيت وذلك من خلال تنامي ظاهرة الإفصاح الإلكتروني على المستوى العالمي و تحول بيئة التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية و مدى تأثير المعلوماتية على جودة المعلومة المالية.

خصوصية الدراسة:

إستناداً إلى ماتضمنه هذا الفصل من الدراسة يمكن إبراز خصوصية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- ✓ إتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون ، المتمثل في توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية .
- ✓ إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة و العينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت.
- ✓ إن الدراسة الحالية تدرس دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية بخلاف الدراسات السابقة الذكر.
- ✓ إن خصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تتمثل في إختلاف الدراسة التطبيقية التي تتمثل في دراسة حالة المجموعة من الشركات الجزائرية عبر الأنترنيت و كذلك إجراء مقابلات شفوية مع مستخدمي المعلومة المالية و قائمة إستقصاء عبارة عن إستبيان تدور أسئلته حول الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومة المالية.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي ، بإعتباره أداة إيصال بين المؤسسة الإقتصادية و العالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات ، كما إعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية ، و ذلك لما له تأثير على جودة المعلومة المالية و نظراً لهذه الأهمية فقد أصبح شاسع الإستخدام ، و أصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ، و ذلك بهذف ان تطون البيانات المالية صادقة و معبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

و بما أن الإفصاح الإلكتروني يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال بإسترجاع ثقة المستثمرين ، و إستقطاب المزيد من الإستثمارات المحلية و الأجنبية ، ومن خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومات المالية و المحاسبية فقد سعت الجزائر إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الغفصاح الدولي.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للمعلومات المالية على جودتها

دراسة حالة – مقابلة – إستبيان

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني و جودة المعلومة المالية سنحاول من خلال هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب الميداني و ذلك بهذف التحقق من الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث ، و التي تشير إلى أن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عبر شبكة الأنترنيت يعزز من جودة المعلومة المالية بمفهومها الشامل ، والتي لم تهتم بها الكثير من الدراسات السابقة و كذلك بهدف إختيار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عبها البحث .

لذا تحتوي القائمة التطبيقة على دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية عن طريق الأنترنيت و إجراء مقابلات شفوية مع مستخدمي المعلومة المالية ، وكذلك قائمة الغستقصاء المبينة في الملحق رقم (02) وهي عبارة عن غستبيان موجه لمستخدمي المعلومة المالية من أجل أخذ أرائهم حول موضوع دراستنا و بصدد ذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى مايلي:

- ✓ **المبحث الأول** : دراسة حالة عن طريق الأنترنيت
- ✓ **المبحث الثاني**: المقابلات
- ✓ **المبحث الثالث**: الإستبيان

المبحث الأول: دراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عن طريق شبكة الأنترنيت

المطلب الأول: منهجية وحدود الدراسة

الفرع الأول: فرضيات الدراسة

قمنا بصياغة الفرضية و سيتم إختبارها بناءاً على شبكة الأنترنيت للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عليها من خلال هذه الفرضية

الفرضية: أن المؤسسات الجزائرية تطبق الإفصاح الإلكتروني

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

دراسة حالة لمجموعة من الشركات على شبكة الأنترنيت

الفرع الثالث: طرق جمع البيانات

إعتمدنا في هذه الدراسة أسلوب واحد في جمع البيانات وهو تحليل محتوى المواقع الإلكترونية إذ إعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات لجمع بعض المعلومات المطلوبة بالإضافة إلى ذلك قمنا بالبحث في محرك البحث (www.google.com) للشركات التي لم نجد لها مواقع.

المطلب الثاني: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية

الجدول رقم (2-1) : عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني

البيان	نعم	لا	المجموع
التكرار	33	6	39
النسبة %	84.6153846	15.3846154	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الملحق رقم 01

الشكل رقم : (2–1) : نسب عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني

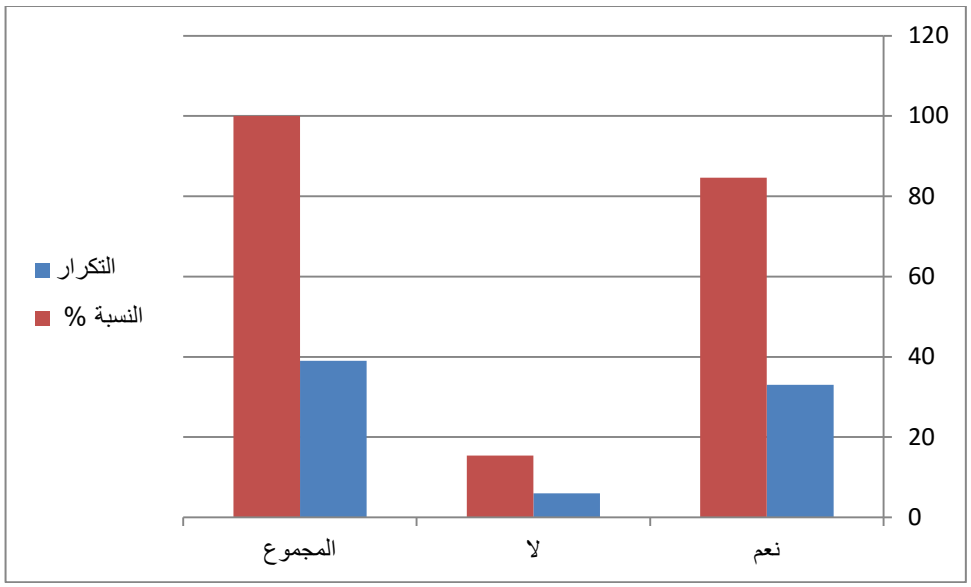

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة الشركات التي لديها موقع إلكتروني هي 84.61% من مجموع نسبة الشركات المدروسة و هذا يبين أن المؤسسات الجزائرية تمتلك أغلبها موقع إلكتروني على شبكة الأنترنيت ، بينما منا نسبته 15.38% من المؤسسات الجزائرية لا تمتلك من الأساس موقع إلكتروني و هذا راجع غلى جهل هذه المؤسسات الجزائرية للمعلوماتية و كذلك نقص التأطير البشري في الإعلام الألى.

الجدول رقم (2–2): عدد الشركات التي تتبع الافصاح أولا تتبعه إلكترونياً

البيان	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	34	39
النسبة	12.8205128	87.1794872	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الملحق رقم 01

الشكل رقم (2–2) : نسبة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدروسة

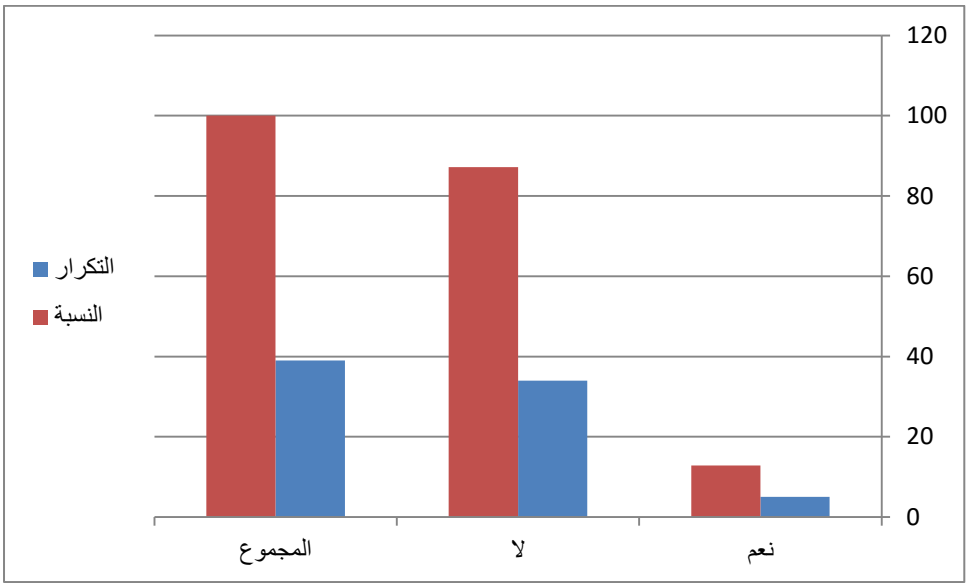

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن نسبة الشركات التي تفصح إلكترونياً هي 12.82% و هي نسبة ضعيفة جداً و هذا راجع إلى إعتبار المؤسسات الجزائرية أن الإفصاح الإلكتروني غير مجدي ولا يلاءم الواقع الإقتصادي الجزائري ، في حين أن مانسبته 87.17% من المؤسسات الجزائرية لا تفصح إلكترونيا و هذا راجع إلى عدة اسباب منها التخوف من المنافسين وسرية المعلومات وغيرها من الأمور التي هي في نظر مستخدمي المعلومة المالية ستضر بربحيتهم ، و قد قسنا هذه الإحصائيات بناءاً على المؤشرات المالية المنشورة أو الغير منشورة على شبكة الإنترنيت .

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن نسبة 84.61% من الشركات الجزائرية من اصل 39 شركة مدروسة لديها موقع إلكتروني
- ✓ أن نسبة 15.38% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدروسة ليس لديها موقع إلكتروني
- ✓ أن نسبة 12.82% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدروسة تفصح إلكترونياً
- ✓ أن نسبة 87.17% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدروسة لا تفصح إلكترونياً

المبحث الثاني :مدى إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني المقابلات

تكتسي المقابلات في الدراسة الميدانية أهمية بالغة بإعتبارها مصدر رئيسي للحصول على المعلومات ، حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المالية والعوامل المؤثرة فيها من بينها طرق الإفصاح أو كيفية الإفصاح عنها حيث حاولنا في هذا الصدد إستقراء و إستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حيث يتمثلون عموما في :

- موظفي في البنوك
- موظفين و إطارات في إدارة الضرائب
- الخبراء المحاسبين المعتمدين و المتربصين في مكاتب المحاسبة
- أطارات في شركات إقتصادية

من خلال قيامنا بالمقابلات إستطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار ، والتي لها علاقة بالممارسة المحاسبية في الجزائر ، لكن من خلال هذه الزيارات الميدانية للهيئات الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر و أبرز مانشير إليه في هذا المجال:

- هاجس التكتم و السرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين ، و إن وجد التجاوب في بعض الأحيان فإن الإجابات تكون غير واضحة و محددة بصفة دقيقة ، نظراً لإهمال البعض من ممارسي المحاسبة الجانب النظري لها و التطورات و المستجدات الدولية المتعلقة بها ، وهو ماشكل عائقاً أمامنا من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة .
- عدم إمكانية الإطلاع على الوثائق و المعلومات التي بحوزة المؤسسة ، إذ تبقى في كثير من الأحيان حكراً على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة ،و إن أمكن ذلك فإنها تكون غير منظمة بشكل يسمح و يسهل عملية الإطلاع عليها.
- ومن بين الملاحظات أيضاً التي يمكن تسجيلها خلال سعينا للقاء مع بعض المسؤولين في المؤسسات الإقتصادية ، هو إمتناع و رفض بعضهم عن إجراء مقابلة معنا و حتى مجرد حوار قصير مع أبسط موظفيها مبررين السبب في ذلك إلى سرية المعلومات و المنافسة التي يتعرضون لها من قبل المؤسسات التي تنشط في نفس المجال ، وأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بمركزهم المالي في حالة الكشف عن بعض المعلومات ، و بذلك واجهنا إهمال العديد من المؤسسات و عدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها بهدف إجراء تربص.

وعلى هذا إرتأينا أن نسقط المقابلة على المؤسسة التي أجرينا فيها تربص ووفقنا في الإجابة على الأسئلة المبرمجة .

المطلب الأول : تقديم المؤسسة : الشركة الوطنية للتأمين SAA

الفرع الأول: نشأة الشركة

تأسست الشركة بموجب قرار 12 ديسمبر 1963 وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية (61% أسهم جزائرية , 39% أسهم مصرية) أصبحت شركة وطنية بتاريخ 27ماي 1966, وذلك بصدور قانون 127/66 الخاص باحتكار الدولة لعملية التأمين والقانون 129/66 المتعلق بتأمين الشركة الجزائرية للتأمين لتصبح جزائرية 100%

بتاريخ 21 ماي 1975 وبقرار السلطات أصبح تأمين السيارات والأخطار الصناعية البسيطة وتأمينات الأشخاص محتكر من طرف SAA

بداية من 21 فيفري 1987 وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية ومرور المؤسسات إلى نظام يقدر ب80 مليون دج

تمارس جميع أنشطة التأمين وتخضع للمنافسة مع بقية الشركات العاملة في الجزائر وتطور رأسمال الاجتماعي للشركة مع مرور السنوات حتى بلغ سنة 2007 مبلغ 4.5 مليار دج

بالنسبة للمديرية الجهوية بورقلة أنشئت في السبعينات كمندوبية تابعة لوحدة الأغواط وفي سنة 1990 استقلت وحدة ورقلة عن وحدة الأغواط وكانت تضم 13 وكالة موزعة على أربع ولايات(ورقلة, غرداية , تمنراست, الوادي)

في منتصف سنة 2004 تم ضم الأغواط وبعض الوكالات التابعة لوحدة بسكرة إلى وحدة ورقلة وأصبحت تسمى المديرية الجهوية بورقلة بدلا من وحدة ورقلة والتي أصبحت تضم 25 وكالة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية

على غرار كل مؤسسات الدولة لابد لآي إدارة من الهيكل إداري يحدد مختلف مستويات المسؤولية من أعلى الهرم السلمي إلى أدنى مسؤولية في المؤسسة , كما يحدد لهيكل تنظيمي لأي مؤسسة كل المهام الموكلة لكل مصلحة

فإن المديرية الجهوية بورقلة تحوي مجموعة من المصالح والدوائر سنحاول التعرف عليها فيما يلي:

1. **دائرة الإدارة المالية :**

تحوي هذه الدوائر ثلاث مصالح هي كالتالي:

مصلحة المالية والمحاسبة :

تقوم المصلحة بوظيفة متابعة التسيير المالي والمحاسبي للمديرية , كما تقوم بتسوية كل الفواتير على اختلاف أنواعها , عبر هذه المصلحة يتم تسيير كل أموال المؤسسة المودعة سواء في الحساب الجاري البريدي أو في الحساب البنك أو الصندوق , كذلك من مهام هذه المصلحة القيام بتحرير الصكوك الخاصة بتعويضات المؤمنين , في آخر السنة تقوم بإعداد الميزانية التقريرية للسنة المقبلة.

مصلحة الوسائل العامة :

تهتم هذه المصلحة بتوفير كل الوسائل اللازمة للسير الحسن للعمل داخل المؤسسة , حيث تشرف على كل الأجهزة العاملة في المديرية مثل المولد الكهربائي , والمسخن المركزي ...الخ كما تشرف على توفير المعدات المكتبية وكل ما يلزم للعمل مثل الأوراق كما توفر الوكالة كل الوثائق الخاصة بمختلق عقود التأمين وكذا الدفاتر المستعملة في دائرة الإنتاج , كما تحوي هذه المصلحة فرع الأمن وهو يتكفل بأعوان الأمن المؤسسة وتنظيم عملهم.

مصلحة المستخدمين:

فهي تهتم بكل أمور المستخدمين في دفع الأجور وكذا تنظيم العطل السنوية بالإضافية إلى تعويض العطل المرضية وذلك عن طريق موظف مكلف بالشؤون الاجتماعية أي بالاتصال مع مصالح الضمان الاجتماعي , وعلى مستوى مصلحة المستخدمين يتم إنجاز كل القرارات الإدارية الخاصة للموظفين وكذلك في حالة وجود دورة تكوينية للموظفين يتم إعلامهم وإعداد الأمور المهمة.

2. **دائرة الإنتاج:**

تعتبر هذه الدائرة من أهم الدوائر في المديرية حيث على مستواها يتم مراقبة كل أنواع عقود التأمين التي تنجزها الوكالات , تحوي هذه الدائرة على ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة تأمين الأشخاص:**

تقوم هذه المصلحة بمراقبة كل عقود الخاصة بتأمين الأشخاص العمل على ترقية كل المنتجات المباعة في هذا النوع من التأمين .

كما يتم على مستواها أيضا دراسة ملفات الحوادث وتسويتها

- **مصلحة تأمين الممتلكات:**

تنقسم هذه المصلحة إلي ثلاث فروع هي :

فرع تأمين السيارات: تهتم بكل ما يتعلق بعقود تأمين السيارات

فرع الأخطاء المتعددة: تتكفل بكل أنا ع العقود التأمين التي تخص الممتلكات مثل السرقة ,الحريق وأضرار الحياة ...الخ

فرع تأمين النقل: على مستوى هذه المصلحة تتم مراقبة كل عقود المنجزة على مستوى الوكالات والمتعلقة بنشاط النقل بمختلف أنواعه سواكان في نقل بري أو بحري أو جوي كما يتم معالجة كل ملفات الحوادث المتعلقة بالنقل وتسويتها

3. دائرة المنازعات:

تختص هذه الدائرة بدراسة الملفات في حالة التصريح عن وقوع حادث فهي تختص بالدراسة التقنية للملفات وعلى مستواها يتم تقرير مبلغ التعويض للأشخاص المؤمنة التي تعرضت لحادث ما , وتضم هذه الدائرة مصلحتين هما كالآتي:

- **مصلحة الأضرار الجسمانية:**

وهي تخص الأضرار التي يتعرض لها الأشخاص المنقولين في السيارات بما فيهم السائق وهذا في حالة الوفاة أو جروح ,للإشارة فإن هناك ملفات تعالج على مستوى المديرية وأخرى يكون مبلغ التعويض فيها كبير يفوق قدرة المديرية وبالتالي يرسل الملف إلى المديرية العامة في الجزائر من أجل دراسته تقنيا والموافقة على تسويته.

- **مصلحة الأضرار المالية :**

تهتم هذه المصلحة بتعويض الخسائر المادية التي تلحق بالمركبات.

كما تم استخدام منصب آخر على مستوى دائرة المنازعات وهو منصب مفتش مسوي حوادث بمعنى انه هناك شخص يقوم بمهمات محدده للوكالات من أجل دراسة الملفات هناك وتسويتها في عين المكان وإعطاء الموافقة بدل أن يبعث الملف إلى المديرية وهذا الأجراء كان له الأثر الإيجابي في الإسراع في تسوية الملفات العاتقة وهو ما يرضي الزبائن.

4. دائرة التسويق:

تكتسي هذه الدائرة أهمية بالغة نظرا لمهام الموكلة لها. إذا يرتبط نشاطها ارتباطا وثيقا بمختلف المصالح الأخرى , وتظم مصلحتين:

- **مصلحة الدراسات والإحصائيات:**

دور هذه المصلحة هو إحصاء الإنتاج المحقق في الوكالات ويكون الإحصاء عبر فترات محددة كما يلي:

✓ إحصاء عشري أي كل 10 أيام

✓ إحصاء شهري

✓ إحصاء ثلاثي بمعنى يتم إعداد تقرير النشاطات كل ثلاث يخص جميع نشاطات الشركة خلال هذه الفترة أي الإنتاج المحقق بالإضافة إلى تسيير الملفات الحوادث وأخيرا التسيير العام للمديرية فما يخص المحاسبة والمالية وكذا تسيير المستخدمين .

كما تقوم هذه المصلحة بإعداد دراسات عن السوق المحلي للتأمين ومدى إمكانية تأمين زبائن جدد ، وتقوم بالتفاوض مع الزبائن الكبار وإعداد اتفاقية تأمين.

- **مصلحة تنشيط المبيعات:**

يتمثل دور هذه المصلحة في مساعدة الوكالات على رفع مبيعاتها وذلك عن طريق الزيارات الميدانية للوكالات والاتصال المباشر مع الزبائن , ومحاولة تدليل كل الصعوبات التي يواجهها رؤساء الوكالات في تعاملهم اليومي.

5. مركز الإعلام الآلي:

يقوم هذا المركز بصيانة عتاد الإعلام الآلي والإشراف على السير الحسن لكل برامج الإعلام الآلي الجاري العمل بها داخل المديرية والوكالات وتصليح كل الأعطاب ويضم ثلاث مصالح:

- **مصلحة التكوين:** تقوم بإعداد دورات تكوينية للعمال خاصة إذا كان هناك برامج جديدة سيتم العمل بها
- **مصلحة البرمجة** : تقوم بإعداد برامج خاصة بالمؤسسة لتسهيل العمل اليومي
- **مصلحة الصيانة:** دورها صيانة عتاد الإعلام الآلي الخاص بالمؤسسة

6. مكتب التنظيم :

يقوم بتنظيم واستقبال البريد الصادر والورد للمديرية الجهوية ورقلة حيث يتم تسجيله وتوزيعه على مختلف مصالح المديرية بعد أن يمر المدير الجهوية ليطلع عليه,كما يقوم مكتب التنظيم باستقبال كل المكالمات الهاتفية حيث يحتوي محول بريدي.

7. الأمانة:

تكتسي أمانة المديرية أهمية بالغة في السير الحسن داخل المديرية الجهوية حيث تقوم بربط العمل مع المدير الجهوي وتنظيم البريد الوارد والصادر كما ان كل الوثائق التي ترسل أو تستقبل من المديرية العامة يتم تسجيلها على مستوى الأمانة ,كما تهتم بتنظيم المقابلات والزيارات الخاصة بالمدير.

الفرع الثالث: نقاط القوة والضعف

نقاط القوة

- ✓ تنويع الإنتاج حيث في كل عام أو عامين تطرح منتوج جديد
- ✓ خبرة في ميدان التأمين أكثر من 50سنة
- ✓ كبر شبكة التوزيع حيث تغطي مناطق لوطن
- ✓ اكبر حصة سوقية
- ✓ تتمتع الشركة بطاقم إداري ذو خبرة وكفاءة وذلك للدورات التكوينية المتكررة للعمال.
- ✓ الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تسير عقود التأمين حيث منذ سنة 2006 قامت الشركة بشراء برنامج معلوماتي يقوم بالتسعيرة لكل عقود التأمين آليا ما يقلل من الوقت المستغرق لإنجاز عقد التأمين.
- ✓ لها احتياطات مالية كبيرة حيث يصل رأس مال إلى 20 مليار في سنة 2012 وهذا ما يدل على صحة المالية للشركة.

نقاط الضعف

- ✓ الارتفاع في المصاريف الاجتماعية خاصة في مصاريف العمال
- ✓ الثقل في تسوية الملفات ما يعطل مصالح الزبائن خاصة فيما يتعلق بملفات الحوادث الجسمانية نظرا لإرتباطها بقرارات المحاكم .
- ✓ الارتفاع في الديون غير المسددة وخاصة من طرف الزبائن المهمين وخاصة البلديات , ما يطيل مدة تسديد
- ✓ المركزية في اتخاذ القرارات وهذا ما يعطل من سيرورة العمل حيث إن المديرية الجهوية تأخذ قراراتها من المدير العام للشركة .
- ✓ رغم الجهود المبذولة يبقى دائما يأخذ الحصة الكبرى 70%من كل إنتاج , ونظرا لتزيد حوادث المرور ,يبقى هذا النوع من التأمين أقل مردودية

المطلب الثاني: تقديم المصلحة

الفرع الأول: تعريف مصلحة المالية والمحاسبة ومهامها

تعتبر مصلحة المالية والمحاسبة الركيزة الأساسية لكل عمليات تسيير الأموال داخل الشركة تعمل على قبض ودفع الأموال سواء نقدا أو بشيك ,وهذا بعد قيام المصالح الموجودة في الوكالة بالإجراءات اللازمة وذلك بتحويل الملف وبعد تحديد قيمة الأقساط والبالغ اللازمة دفعها , حيث تعد هذه المصلحة المحاسبية للقيام بعملية المراجعة.

مهامها:

- إن هذه المصلحة مكلفة بالمهام التالية:
- التسجيلات المحاسبية للمقر
- القيام بتحليل حسابات المقر
- معالجة الرسم على القيمة المضافة(TVA) للمقر ولهياكل الشركة وإجراء المقاربات مع المديرية الفرعية المالية
- المساهمة في متابعة ومراقبة المحاسبة العامة للوحدات
- مراقبة حسابات القروض المقدمة والتسبيقات الممنوحة للمستخدمين

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمصلحة

الشكل (2-3): الهيكل التنظيمي للمصلحة

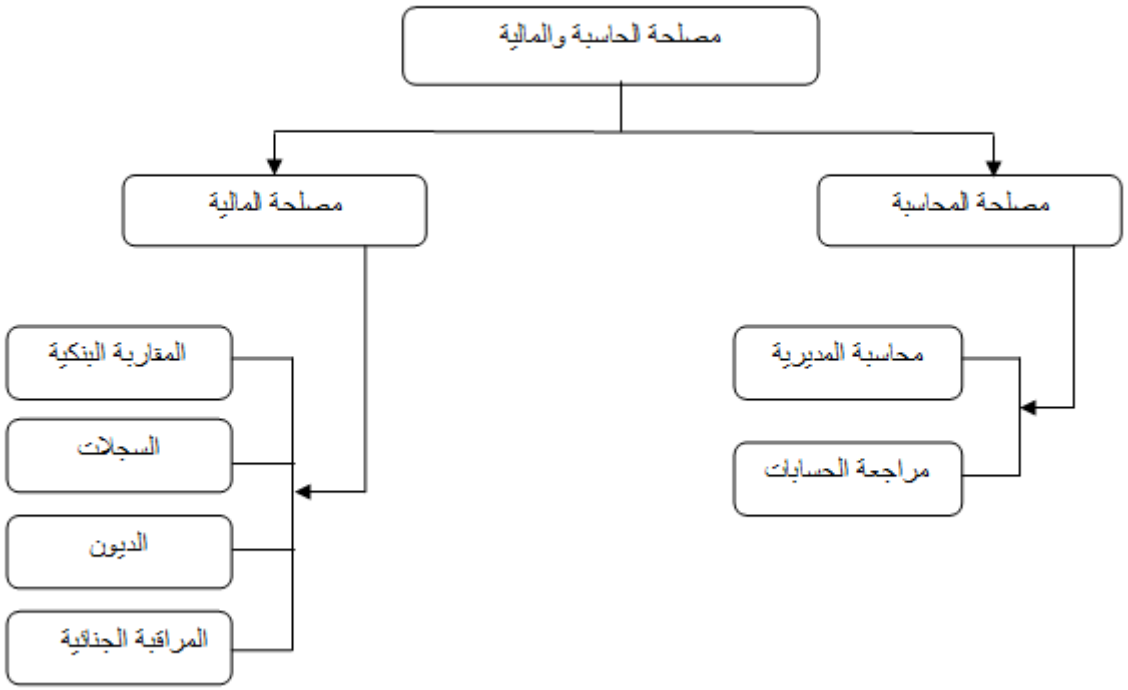

المصدر: بناءا على وثائق صادرة من المؤسسة

المقاربة البنكية :

نظام المراقبة على مستوى المديرية كل 10 أيام لمراقبة المدخلات و المخرجات لمعرفة السيولة المتوفرة وتتم مراقبتها أيضا على مستوى الوكالات.

السجلات البنكية :

يقام لكل بنك سجل وتسجل فيها الصكوك بالإضافة إلى اليومية العامة التي تحتوي على ختم القاضي.

الديون :

يقوم بتسجيل الديون ومراقبة تحصيلها

المراجعة الجبائية :

كل شهر يقوم بتصريح جبائي ب IRG.TAP.TVA

محاسبة المديرية :

يقوم بتسجيل جميع العمليات المحاسبية التي تتم على مستوى المديرية وتحتوي كل وكالة على محاسب.

مراجعة الحسابات :

يقوم بمراقبة محاسبة الوكالات التي تتمثل في ميزان المراجعة ومراقبة الحساب الوسيطي الذي يربط بين المديرية والوكالات.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف المصلحة

أهميتها

- ✓ البحث عن مصادر الأموال الممكنة بالنسبة إلى المؤسسة وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامجها وخططها الإستثمارية .
- ✓ لها القرار في إختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها.
- ✓ السهر على إختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون مختلف استحقاقها، والذي يحقق لها أحسن مردود وبتكاليف أقل ما يمكن.
- ✓ متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات ، والمتابعة تعني الرقابة والتوجيه الأحسن والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية .
- ✓ البحث عن الأموال بالكمية المناسبة،وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة.

أهـدافــها:

إن أهداف مصلحة المالية ليست سوى صورة عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قبل الأطراف المعنيين بنشاط المؤسسة والذي يتمثلون في الملاك المديرون العاملون والمجتمع وهي أيضا تعكس إضافة إلى ما سبق هدف مستقل بذاته وهو السيولة و سنحاول إبراز أهداف الوظيفة المالية بالنسبة لكل طرف من الأطراف السابق ذكرها .

1) هدف الإدارة :

عادة ما تعتبر الإدارة الوكيل لأصحاب المؤسسة أو مالكها ولهذا فهي تسعى دوما إلى خدمة ورعاية مصالحهم وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك والذي يسعون إلى تحقيقه ومن ثم فإن الإدارة تسعى بدورها إلى مساعدة الملاك على تعظيم ثروتهم خوصا وإذا كان لهم نصيب أو نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالملاك وبالتالي كلما زادت أرباح الملاك زادت معهم أرباحهم.

والإدارة ليست مسؤولة فقط أمام الملاك بل هي أيضا تشعر بالمسؤولية إتجاه العمال والمجتمع أيضا، وهذا بإستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من أجل تحسين ظروف العمل وكذا أجور العمال.

2) هدف الملاك :

بإعتبار أن الملاك هم أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور المؤسسة وإستمرار نشاطها وبالتالي فمن الضروري أن تحقق النشاط هدفهم وعموما فإن الملاك يسعون دائما إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم وهو ما يعبر عنه أحيانا بتعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروتها وبالتالي نجد أن ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل مقدار العائد المتولى عن نشاط المؤسسة، توقيف حدوثه، مدى إستمراره .

3) هدف العاملين :

يضيف سعي العاملين إلى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارية تهدف فقط إلى تعظيم الربح وثروات الملاك أو الإدارة أو كلاهم بل ينبغي تخفيض جزئ منها إلى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور والاستثمار في برامج الأمن الصناعيين يضاف إلى ذلك مراعاة عدم التعارض مع أهداف الملاك .

4) هدف تحقيق سيولة كافية :

يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الإفراط في الاهتمام بالربحية يؤدي إلى الإضرار بهدف السيولة والعكس صحيح فالإفراط في الاهتمام بالسيولة يؤدي إلى الإضرار بهدف الربحية إذ أنه عندما تقوم المؤسسة بالإحتفاظ بأموال تزيد عن الحد المناسب سيؤدي ذلك إلى إنخفاض من أرباحها نتيجة تجهيد الأموال وعدم إستثمارها كما أن قيام المؤسسة باستثمار لمختلف أموالها دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف إلتزاماتها سوف يؤدي إلى إنخفاض سيولتها وبالتالي الأضرار بسمعة المؤسسة الإئتمانية .

إذن على الإدارة المالية (الوظيفة المالية) في المؤسسة أن تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك أولا طالما لا يتعارض هذا مع المصلحة الذاتية لأعضاء الإدارة أو مع أهداف العاملين، كما عليها الأخذ بعين الاعتبار معيار السيولة وتحديد مستواها الأمثل كونها يحدد على أساسها القدرة الائتمانية للمؤسسة وبالتالي سمعتها المالية .

المطلب الثاني: إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني (الشركة الوطنية للتأمين SAA)

الفرع الأول :منهجية و حدود الدراسة

فرضيات الدراسة:

قمنا بصياغة جملة من الفرضيات سيتم أختبارها بناءاًعلى إجابات المؤسسة محل الدراسة ، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عليها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات و أراء المؤسسة محل الدراسة وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: لدى المؤسسة موقع ألكتروني

الفرضية الثانية: أن المؤسسة تعتمد على الإفصاح الإلكتروني

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

دراسة حالة للشركة الوطنية للتأمين SAA وحدة ورقلة.

الفرع الثالث: طرق جمع البيانات

إعتمدنا في هذه الدراسة أسلوب واحد في جمع البيانات و هو إجراء مقابلة شخصية مع المؤسسة.

الفرع الرابع: قائمة أسئلة فحص الإفصاح

1) الموقع الإلكتروني

الجدول رقم (2-3): قائمة أسئلة فحص الإفصاح[1]

الأسئـــــــلة	نعم	لا
هل يوجد للشركة موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات و البيانات و التقارير التي تهم المستثمرين؟.	**نعم**	

[1] عبد الله لشهب ، إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني ، مصلحة المحاسبة و المالية ، محاسب ، مقابلة شفوية، 10:24 صباحاً

هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة النظام الداخلي للشركة؟.	**نعم**	
هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة عقد التأسيس؟.	**نعم**	
هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة نبذة عن: أعضاء مجلس الإدارة و كبار المساهمين و الإدارة التنفيذية	**نعم**	
هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة التقارير السنوية لأخر ثلاث سنوات على الأقل.	**نعم**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مقابلة شفوية مع عبد الله لشهب

لقد تبين لنا من خلال هذه المقابلة أن للشركة موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات و البيانات و التقارير التي تهم المستثمرين و كذلك النظام الداخلي للشركة و عقد التاسيس و نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة و كبار المساهمين و الإدارة التنفيدية إضافةً إلى التقارير السنوية لأخر ثلاث سنوات على الاقل وبهذا تعتبر الفرضية الأولى محققة .

2) مجلس الإدارة:[1]

الجدول رقم (2–4): قائمة أسئلة مجلس الإدارة

الأسئلة	نعم	لا
هل يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	نعم	
هل يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء و أعضاء كل لجنة من هذه اللجان	نعم	
هل يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مسؤوليتها و صلاحيتها	معم	
يظهر في التقرير السنوي للشركة بيان بالمراكز القيادية التي يشغلها أعضاء مجلس	نعم	

[1] عبد الله لشهب، **مرجع سبق ذكره**

الإدارة لدى اي شركة أخرى.		
يظهر في التقرير السنوي للشركة كشف مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس و أعضاء مجلس الإدارة أو المكافأت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض		لا
يظهر في التقرير السنوي للشركة كشف مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها موظفوا الإدارة التنفيذية أو المكافأت أو البدلات أو المزايا أو القروض يتضمن الكشف إسم كل واحد منهم.		لا

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مقابلة شفوية مع عبد الله لشهب

من خلال المقابلة التي أجريناها مع المؤسسة و التي تدور أسألتها حول مجلس الإدارة تبين لنا أن المؤسسة تفصح عن أسماء و أعضاء مجلس الإدارة و كذلك أسماء اللجان المنبثقة عنها و أسماء أعضاء كل هذه اللجان و مسؤوليتها و صلاحيتها عن طريق التقرير السنوي، كما يظهر في التقرير السنوي للشركة بيان بالمراكز القيادية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة لدى أي شركة أخرى ، بينما لا تفصح عن عن المبالغ التي حصل عليها رئيس و أعضاء مجلس الإدارة و المكافأت و البدلا تو المعزايا العينيا و القروض كما لا تفصح في تقرير سنوي عن جميع المبالغ التي حصل عليها موظفوا الإدارة التنفيذية .

3) المسؤولية الإجتماعية:[1]

الجدول رقم (2–5): قائمة أسئلة المسؤولية الإجتماعية

الأسئـــلة	نعم	لا
يوضح التقرير السنوي للشركة مساهمة الشركة في خدمة البيئة		لا
يوضح التقرير السنوي للشركة مسهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي ، في حالة عدم وجود نشاط للشركة في مجال المسؤولية المجتمعية فيتم الأفصاح عن ذلك		لا
هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التغير الذي طرأ على أعمال الشركة لمدة سنتين ماليتين أو أقل كالإندماج أو التصرف في إحدى موجودات الشركة الاساسية أو تفقديمها خدمات أو منتجات جديدة .	نعم	
هل يتضمن التقرير السنوي للشركة بيان بالتبرعات و المنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية، مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها؟.		لا

[1] عبد الله لشهب، **مرجع سبق ذكره**

هل يتضمن التقرير السنوي للشركة أعمال الشركة و أعمال اي شركة حليفة أو تابعة لها؟.	**نعم**	
هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التوجهات الحالية و القادمة؟	**نعم**	
هل يوضح التقرير السنوي للشركة ماإذا كانت أعمال الشركة موسمية ؟	**نعم**	
هل يظهر في التقرير السنوي للشركة مجموع للمبيعات و الدخل لسنتين ماليتين على الأقل رتبة حسب نشاط الشركة ؟	**نعم**	
هل يظهر في التقرير السنوي للشركة وصف القوانين الجزائرية أو الأجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية و التي يكون لها و بالقدر الذي تعلمه الشركة أو منتجاتها أو خدماتها أو على قدرتها التنافسية؟.	**نعم**	
هل يظهر في التقرير السنوي للشركة مدى إتباع خصائص الحوكمة؟	**نعم**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مقابلة شفوية مع عبد الله لشهب

تبين لنا من خلال المقابلة التي أجريناها أن التقرير السنوي للشركة لا يوضح مساهمة الشركة في خدمة البيئة و المجتمع المحلي في حالة عدم وجود نشاط للشركة ، بينما يتضمن التغير الذي طرأ على أعمال الشركة لمدة سنتين ماليتين أو أقل.

كما تبين لنا أن التقرير السنوي للشركة لا يتضمن بيان بالتبرعات و المنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية في حين أنه يتضمن اعمال الشركة و أعمال أي شركة حليفة و تابعة لها و التوجهات الحالية و القادمة و ما إذا كانت أعمال الشركة موسمية بينما يظهر مجموع المبيعات و الدخل لسنتين ماليتين و القوانين الجزائرية و الأجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يكون لها و بلقدر الذي تعلمه الشركة أثر مادي على أعمال الشركة أو منتجاتها أو خدماتها أو على قدرتها التنافسية، كما يظهر مدى إتباع تعليمات الحوكمة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن المؤسسة محل الدراسة لديها موقع إلكتروني على الأنترنيت
- ✓ تعدد نشاطات المؤسسة سبب في وجود موقع ألكتروني لديها و هذا لكبر حجمها
- ✓ أ ن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الإفصاح الإلكتروني تدريجياً
- ✓ أن المؤسسة لا تفصح عن القوائم المالية إلكترونياً
- ✓ إكتفت المؤسسة بالإفصاح عن مجموع المبيعات و الدخل.

المبحث الثالث: تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية (الملاءمة)

المطلب الأول: مراحل إعداد إستبيان

الفرع الأول :تصميم إستمارة الاستبيان

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة ، بحيث تكون سهلة و قابلة للفهم من قبل المستجوبين و الذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع ، بحيث تسمح لنا هذه الاسئلة بالإجابة على فرضيات البحث ، و هذه للإحاطة بكل جوانب تصميم الإستبيان لرفع نسبة الإجابة و القبول لدا العينة المدروسة .

ولقد تمت طباعة الإستبيان في أوراق عادية ، و قد تمت صياغته باللغة العربية ، و قد إستعنا في ذلك بالبحوث و الدراسات السابقة في هذا المجال، و قد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الإبتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة و العمل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل و مترابط حتى نجلب اهتمام و تركيز الفرد المستقصي ، من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة و الموضوعية ، لما لاحظناه من نقص المعلومات حول الافصاح المحاسبي الإلكتروني .

هذا فضلاً عن الديباجة التي تتصدر الإستبيان ، و التي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة ، و ذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية و موضوعية ، و إحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، و في الأخير تمت صياغة الإستبانة بشكل نهائي (أنظر الملحق)

الفرع الثاني : هيكل إستمارة الإستبيان

تضمنت إستمارة الإستبيان ست عشرة سؤالاً ، توزعت عللى محورين أساسيين من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين ، فقد تم صياغة الأسئلة وفقاً للانواع المتعارف عليها (النوع المفتوح و النوع المغلق) و كانت الأقسام الرئيسية للأسئلة كالتالي:

القسم الأول: يتضمن أسئلة عامة متعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة و يضم الأسئلة من رقم (01) إلى رقم (06).

القسم الثاني: يتضمن هذا القسم أسئلة شاملة متعلقة بالخصائص النوعية للمعلومة المالية و اهم مصادرها ، و قدرة هذه المصادر على توفير معلومات بالنوعية و بالكمية اللازمة لمختلف المستخدمين لها ، و يضم هذا القسم الأسئلة من رقم (07) إلى رقم (10).

القسم الثالث: يبحث هذا القسم إلى معرفة ما إذا كان الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الإلكتروني من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية ، و معرفة درجة تأييد و موافقة افراد العينة لهذا النوع من الإفصاح ، و يضم هذا القسم الأسئلة من الرقم (11) إلى الرقم (15).

الفرع الثالث: نشر و توزيع إستمارة الإستبيان

بهدف نشر و توزيع أكبر قدر ممكن من إستمارات الإستبيان إعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيمايلي:

- الإتصال المباشر بأفراد العينة و تسليمهم إستمارة الإستبيان (البنوك و المؤسسات الإأقتصادية و مكاتب المحاسبة ، و إدارة الضرائب).
- إرسال إستمارات الإستبيان عن طريق البريد الإلكتروني

المطلب الثاني: منهجية و حدود الدراسة

الفرع الأول: فرضيات الدراسة

قمنا بصياغة جملة من الفرضيات ، سيتم إختبارها بناء على إجابات أفراد العينة ، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عليها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات و أراء أفراد العينة ، و عليه كانت الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر خاصية الملاءمة من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المالية .

الفرضية الثانية: إن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية و توفيرها لمختلف المستعملين لها .

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

أولاً: إطار الدراسة

إعتمدنا في إختيار مجتمع الدراسة بناء على خبرة أفراده في المجال المحاسبي من أكاديميين و مهنيين ممن يحصلون على شهادة الليسانس فما فوق و منه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات و هي:

الفئة الأولى: أساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي أو القريبين من هذا التخصص

الفئة الثانية: المهنيين المعتمدين (محاسب و محافظ الحسابات و المهنيين المعتمدين)

الفئة الثالثة: الموظفين أو الإداريين و مختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة و المالية بالمؤسسات الإقتصادية و المالية.

ثانيا: عينة الدراسة

لقد تم توزيع 50 إستمارة على مجتمع الدراسة المتضمن الأكادميين و المهنيين ، حيث تم التوزيع بالإتصال المباشر بأفراد العينة و البعض تم توزيعها عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي.

الجدول رقم (2–6) الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	50	100%
الاستمارات المسترجعة	46	92
الاستمارات المفقودة أو الضائعة	4	8
الاستمارات الملغاة	3	6
الاستمارات الواردة بعد الاجل	0	0
الاستمارات الصالحة (المعتمدة)	43	86

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على فرز إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–4): نسب الإحصائيات الخاصة بإستمارات الإستبيان

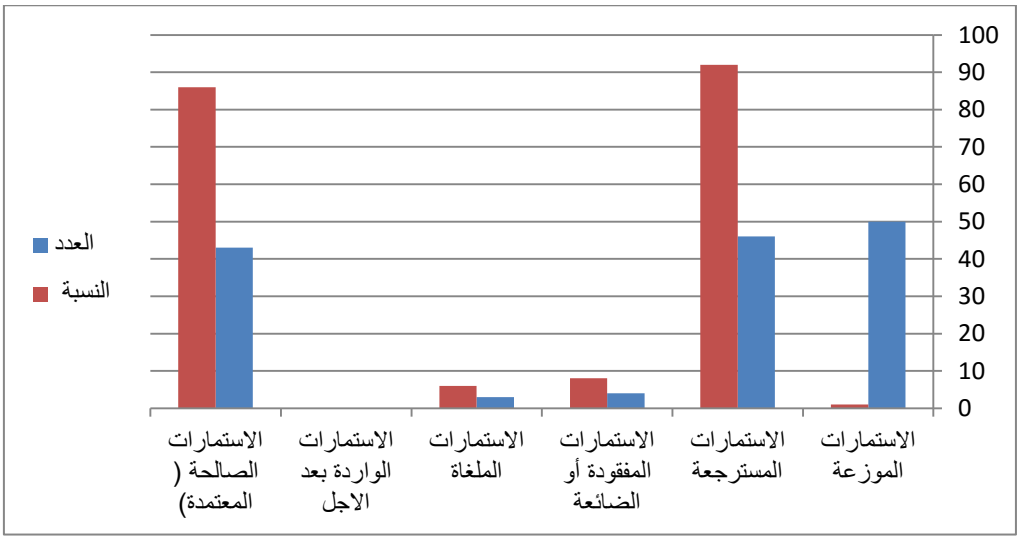

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

بعد عملية الفرز و التنظيم تم الإبقاء على 43 إستمارة للدراسة من مجموع الإستمارات المسترجعة ، و نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإستمارات المعتمدة قد بلغت 86 % وهي نسبة مقبولة في نظر الطالبة من أجل إستخدامها في معالجة و تحليل نتائج الإستبيان.

الفرع الثالث: حدود الدراسة

تقع حدود هذه الدراسة الميدانية فيمايلي:

الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة إستقصاء أراء المهنيين و الأكاديميين و الإداريين في الجزائر وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر وبالتحديد في ولاية ورقلة.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع إستمارة الإستبيان و تاريخ إستلام أخر إستمارة.(من 2017/04/03 إلى 2017/04/18).

الحدود الموضوعية: إهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث و المرتبط أساساً بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني و مدى تأثيره على جودة المعلومات المالية .

المبحث الربع: معالجة و تحليل نتائج الإستبيان

من أجل معالجة و تحليل نتائج الإستبيان قمنا بتجميع البيانات و تبويبها بإستخدام برنامج "Excel 2007" ، و ذلك بغية وضع جداول يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل ، كما تم الإعتماد عليه في التمثيل البياني للجداول التي تم الحصول عليها بواسطة أعمدة بيانية ، وذلك تماشياً مع النتائج المراد الوصول إليها.

المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة

سوف نحاول التطرق إلى الخصائص الديمغرافية للعينة التي شاركت في الإجابة على الإستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الاسئلة من (1-6).

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 43 فرداً منهم 25 ذكور و 18 إناث حيث يوضح الشكل أدناه و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس ، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة نوعاً ما مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 56.81 % ، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي 40.90% و هذا يدل على أن إهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من إهتمام البنات نوعا ما رغم أن نسبة البنات متقاربة لنسبة الذكور إلا أن هذا يعود إلى طبيعة المهنة و ما تتطلبه من كثرت التنقلات بين المؤسسات خصوصاً إذا كانت لها وحدات عبر ولايات متباعدة.

الجدول رقم (2-7): توزيع افراد العينة حسب الجنس

البيان	ذكور	اناث	المجموع
التكرار	25	18	43
النسبة %	56.8181818	40.9090909	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عل إستمارات الإستبيان

الشكل (2-5): توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس

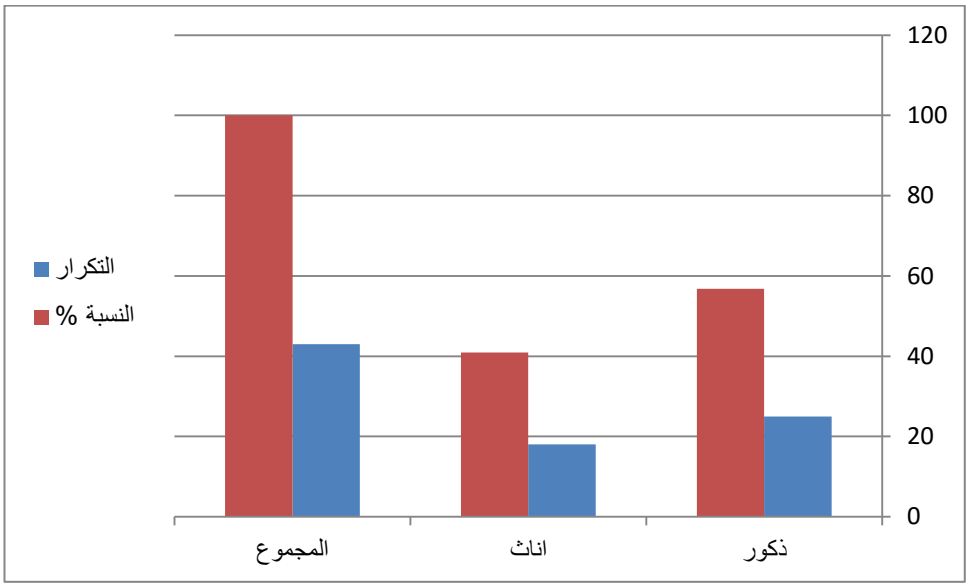

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع الثاني: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن هناك تباين بين أعمار أفراد العينة المستجوبة ، و تراوحت عموماً مابين 25-45 سنة ، وقد كانت النسبة الكبيرة من المشاركين عند الفئة الأولى و التي تتراوح أعمارهم مابين 25-35 سنة ، بنسبة 67.44 % ، تليها الفئة الثانية و التي أعمارهم مابين 36-45 سنة، بنسبة 23.25 % ، ثم الفئة الثالثة و التي أعمارهم أكبر من 45 سنة ، بنسبة 9.30% .

جدول رقم (2-8) : توزيع أفراد العينة حسب العمر

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	المجموع
التكرار	29	10	4	43
النسبة	67.4418605	23.255814	9.30232558	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–6) : توزيع نسب أفراد العينة حسب العمر

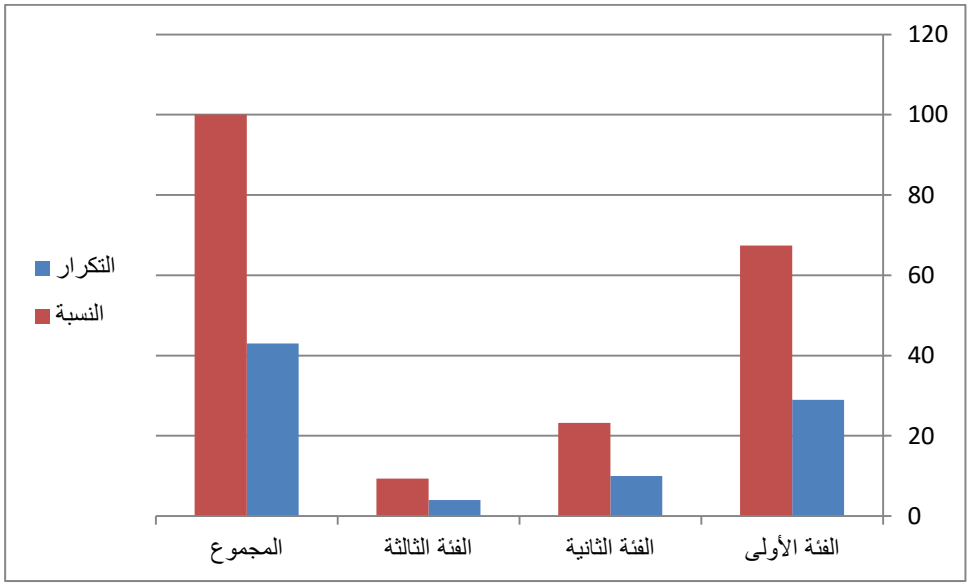

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن اغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس حيث بلغت نسبتهم المئوية 81.39 % ، و هي نسبة مرتفعة و يرجع ذلك إلى أن أغلبية افراد العينة من فئة المحاسبين و الموظفين ، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير أو الماستر 18.60% و الدكتوراه 0 % منعدمة ، أي أن كل أفراد العينة لديهم مستوى جامعي و هذا مايزيد عن اهمية البحث و النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (2–9) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

البيان	ليسانس	ماستر/ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	35	8	0	43
النسبة	81.3953488	18.6046512	0	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2-7): توزيع نسب أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

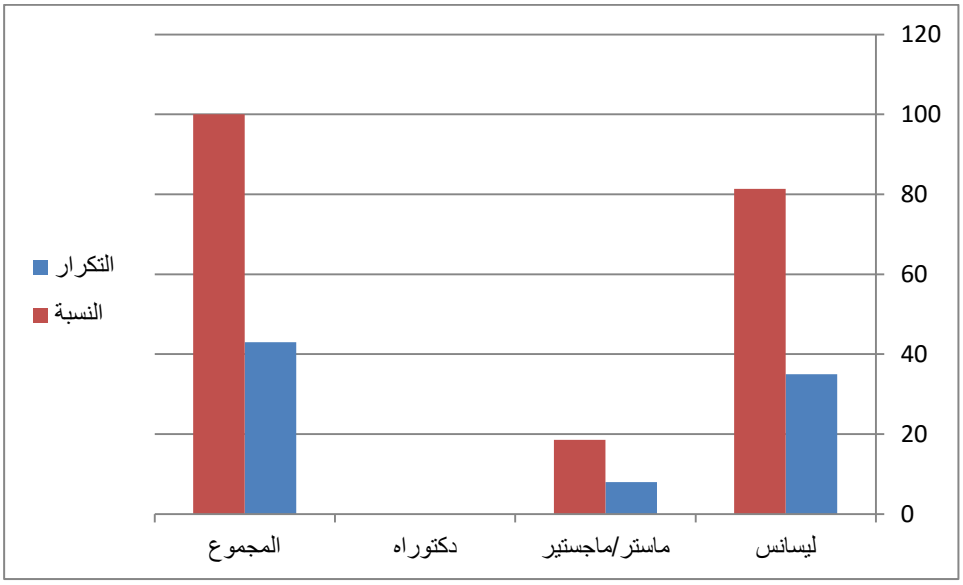

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الملاحظ على أفراد العينة أن نسبة 51.16% هم إطارات في المحاسبة بالمؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة و نسبة 16.27% هم رؤساء مصالح في المؤسسات الإقتصادية ، و تليها فئة الاساتذة بنسبة 0% ، أما النسبة المتبقية و التي قدرت بـ 32.55% فقد تضمن فئة الوظائف الأخرى (متصرف إداري، مدقق خارجي، بنكي، ...) ، أي تم التركيز في هذه الدراسة على العاملين بالمؤسسات و هذا أمر إيجابي بحيث يمكننا من معرفة مدى تعرضهم للمشاكل المحاسبية بسبب الممارسة المحاسبية المستندة للنظام المحاسبي المالي على إعتبارهم أنهم هم المسؤولون عن عمليات التقدير الشخص

الجدول رقم (2-10) : توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

البيان	محاسب	استاذ جامعي	رئيس مصلحة	وظيفة اخرى	المجموع
التكرار	22	0	7	14	43
النسبة	51.1627907	0	16.2790698	32.5581395	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاًعن إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2-8): توزيع نسب افراد العينة حسب الوظيفة

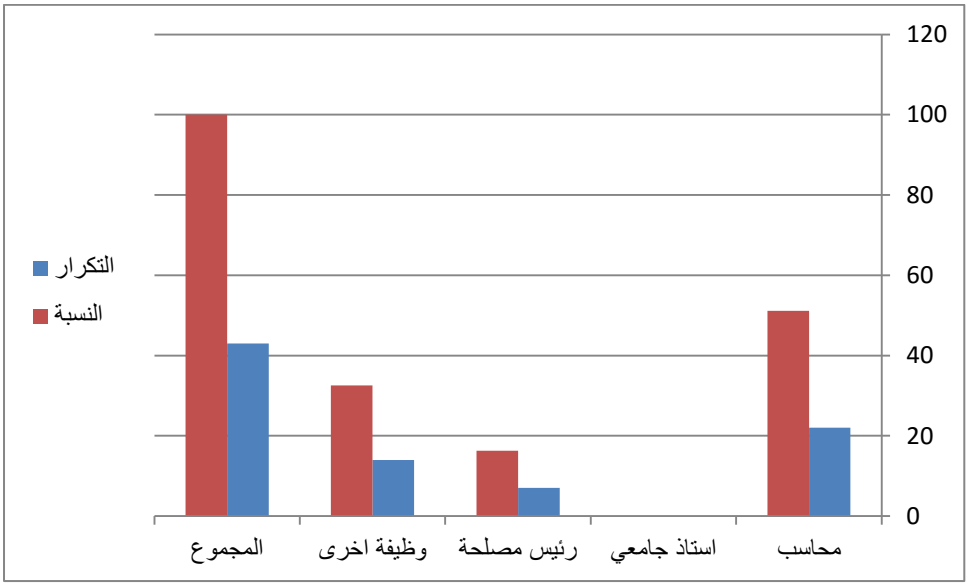

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع الخامس: توزيع افراد العينة حسب الخبرة

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن نسبة المستجوبين للفئة الأولى التي لا تتعدى خبرتهم 05 سنوات قد بلغت 39.53% و نفسر ذلك لإعتمادنا على نسبة معتبرة من خريجي الجامعات الجدد الحائزين على شهادة الليسانس الذين يشتغلون بالمؤسسات الإقتصادية ، أما بالنسبة للفئة الثانية و التي تتراوح خبرتهم مابين 5-15 سنة فبلغت نسبتهم 48.83 %، أما الفئة الثالثة و التي خبرتهم أكثر من 15 سنة فبلغت نسبتهم 11.62%

الجدول رقم (2-11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	المجموع
التكرار	17	21	5	43
النسبة%	39.5348837	48.8372093	11.627907	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاًعلى إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2–9) : توزيع نسب افراد العينة حسب الخبرة

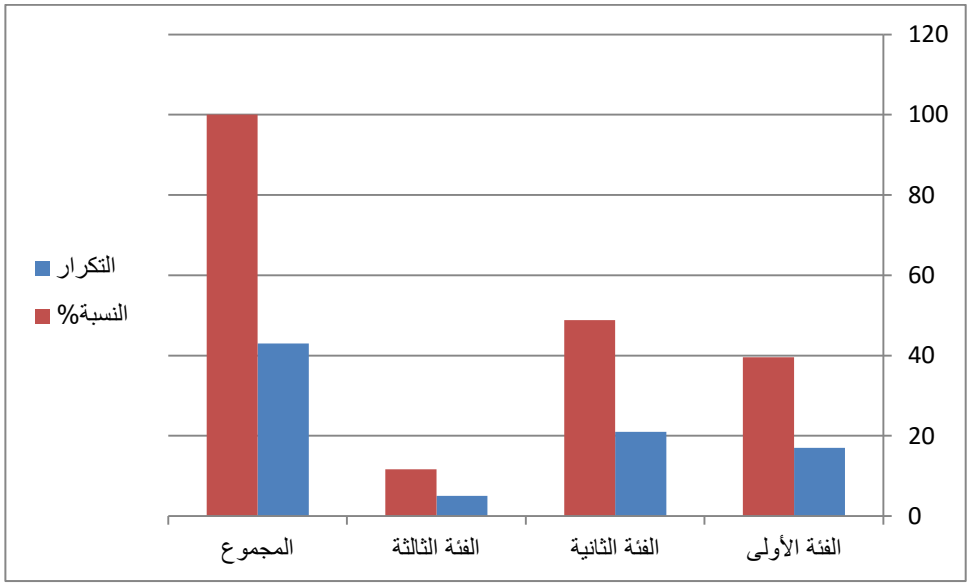

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع السادس: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن النسبة الأكبر من المستجوبين تنتمي غلى القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبتهم 88.37% ، و يرجع إرتفاع هذه النسبة لتركيزنا على فئة الإطارات في المؤسسات الإقتصادية العامة و المالية، ثم يليه القطاع الحر بنسبة 9.30% ، ثم يليه القطاع الخاص بنسبة 2.32% .

الجدول رقم (2–12): توزيع افراد العينة حسب القطاع الوظيفي

البيان	أعمال حرة	قطاع حكومي	قطاع خاص	المجموع
التكرار	4	38	1	43
النسبة%	9.30232558	88.372093	2.3255814	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2–10): توزيع نسب أفراد العينة حسب القطاع الوظيفي

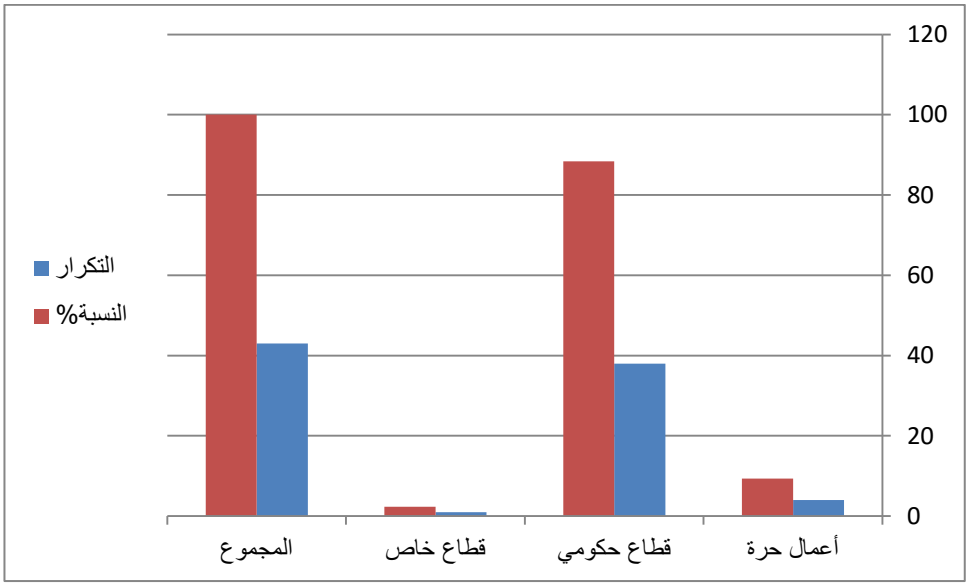

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

المطلب الثاني : تحليل نتائج الإستبيان

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الإستبيان لها، سوف نقوم النتائج المتحصل عليها من الإجابات على الأسئلة المطروحة على أفراد العينة محل الدراسة ، حتى نستطيع تكوين رأي حول الممارسة المحاسبية للإفصاح الإلكتروني في الجزائر ،و تأثير الأنظمة المحاسبية على عملية إعداد المعلومات و الإفصاح عنها.

الفرع الأول:الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

يرتبط هذا العنصر من الأسئلة الممتدة من السؤال 7 إلى السؤال 10 و تهتم هذه الأسئلة بإستطلاع أراء الأفراد المستجوبين حول الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و أهم مصادرها ، و قدرة هذه المصادر على توفير معلومات بالنوعية و الكمية اللازمة لمختلف المستخدمين لها.

السؤال السابع: المتعلق فيما إذا كانت خاصية الملاءمة من أهم خصائص جودة المعلومات المالية، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على إعتبار خاصية الملاءمة من أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية ، والتي يجب توفرها في المعلومات حتى يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها ، ولقد بلغت نسبتهم 88.37 % ، في حين أن مانسبته 09.30% ترى غير ذلك ، مبررين ذلك أن هناك خصائص أخرى لجودة المعلومات المالية منها قابلية المقارنة و الموثوقية و التوقيت المناسب و الحياد و الصدق في التعبير، أما النسبة المتبقية و التي بلغت 02.32% فقد إمتنعت عن الإجابة.

الجدول رقم (2-13): أراء أفراد العينة حول أهم خصائص جودة المعلومة المالية

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	38	4	1	43
النسبة%	88.372093	9.30232558	2.3255814	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2-11): نسب أراء أفراد العينة حول أهم خصائص جودة المعلومة المالية

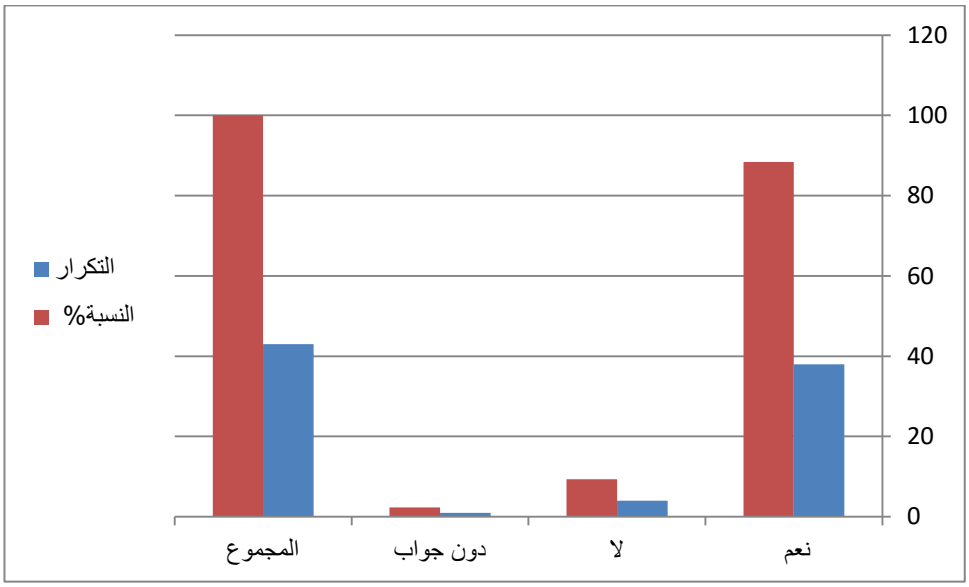

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال الثامن: المتعلق بأهم مصادر المعلومات ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك تأييد من طرف أفراد العينة المستجوبين على إعتبار أن القوائم المالية من أهم المصادر التي يمكن الحصول منها على معلومات تتميز بالملاءمة و الموثوقية، لا سيما إذا احتوت على معلومات كمية و نوعية ملاءمة لترشيد القرارات المختلفة و لكافة الأطراف المستفيدة ، ولقد بلغت نسبتهم 76.74 % في حين أن مانسبته 4.65% فضلوا اللجوء إلى مكاتب الإستشارة ، في حين أن الأفراد المستجوبين الذين إختاروا التوقعات الشخصية فكانت نسبتهم 9.30% ، أما بالنسبة لشبكة الأنترنيت فنسبة توقعات أفراد العينة هي 9.30%، وهذا مايفسر عدم اندماج الواقع الجزائري الكترونيا ليواكب التطور الاقتصادي العالمي لكون الكتلة المالية يتحكم فيها قلة جاهلة بالامور الإلكترونية و المعلوماتية.

الجدول رقم (2-14): أراء أفراد العينة حول أهم مصادر المعلومات المالية

البيان	القوائم المالية	مكاتب الإستشارة	شبكة الأنترنيت	توقعات شخصية	مصادر أخرى	المجموع
التكرار	33	2	4	4	0	43
النسبة%	76.744186	4.65116279	9.30232558	9.30232558	0	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2-12): نسب أراء العينة حول أهم مصادر المعلومات المالية

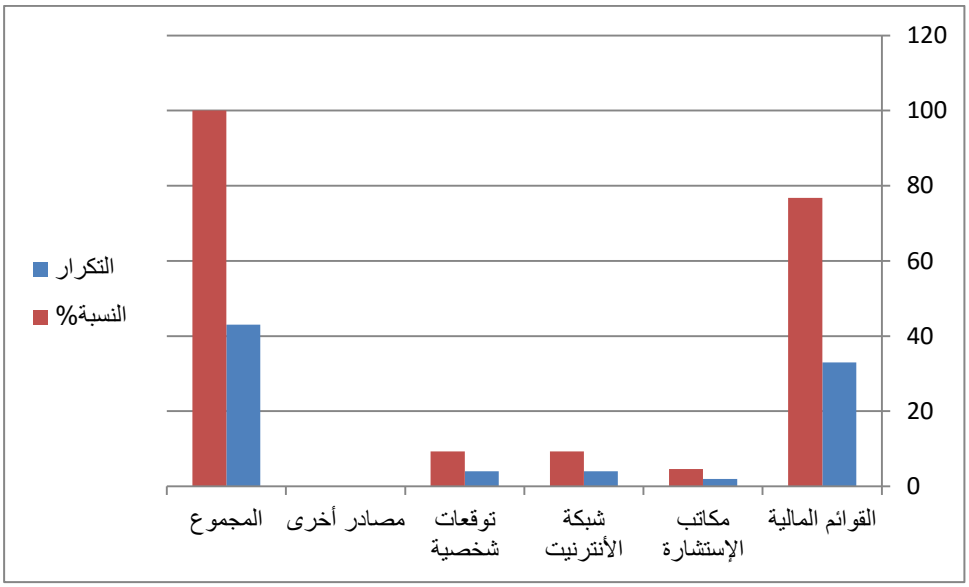

المصدر: من إعداد الطالبة بناءًعلى الجدول

السؤال الثامن : المتعلق بالقوائم المالية بإعتبارها أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن أغلبية المستجوبين والذين بلغت نسبتهم 88.37% ، يعتبرون القوائم المالية أهم أداة يمكن من خلالها توصيل المعلومات ، وذلك لأن مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية يلعب دوراً بارزاً في تخفيض حالة عدم التأكدوتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و المستخدمين ، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي ، أما مانسبتة 6.97% من الافراد المستجوبين يعتبرونها غير ذلك و يرجعون إلى أن هذه القوائم تأخذ بعين الإعتبار الحاجيات المشتركة فقط من المعلومات للمستخدمين الخارجيين ، أما النسبة المتبقية والتي بلغت 4.65% فقد إمتنعت عن الإجابة.

الجدول رقم (2–15): أراء أفراد العينة حول إمكانية إعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	38	3	2	43
النسبة%	88.372093	6.97674419	4.65116279	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارة الإستبيان

الشكل رقم (2–13): نسب أراء أفراد العينة حول إمكانية إعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي

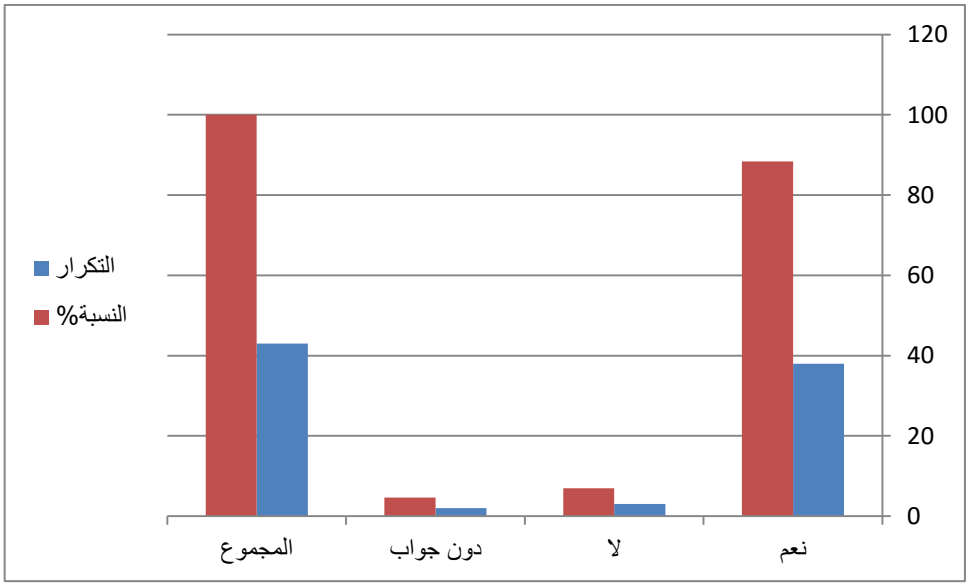

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال التاسع: المتعلق بمدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية ، على تلبية إحتياجات المستخدمين ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن أغلبية المستجوبين و الذين بلغت نسبتهم 37.20 % يرونها كافية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات ، في حين أن مانسبته 32.55% يرون أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية السنوية غير كافية لتلبية إحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، وقد إقترحوا في الجزء الحر المخصص لهم لتبرير إجابتهم إضافة إلى قوائم مالية أخرى و إعداد القوائم المالية وفق نظام ثلاثي أو سداسي دوري و اعداد دراسة جدوى تعتمد على الدقة في الطرح و بطاقية و طنية محينة ، أما النسبة المتبقية و التي بلغت 30.23% فقد إمتنعت عن الإجابة.

الجدول رقم (2-16): أراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	14	16	13	43
النسبة%	32.5581395	37.2093023	30.2325581	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاًعلى إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2-14): أراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية

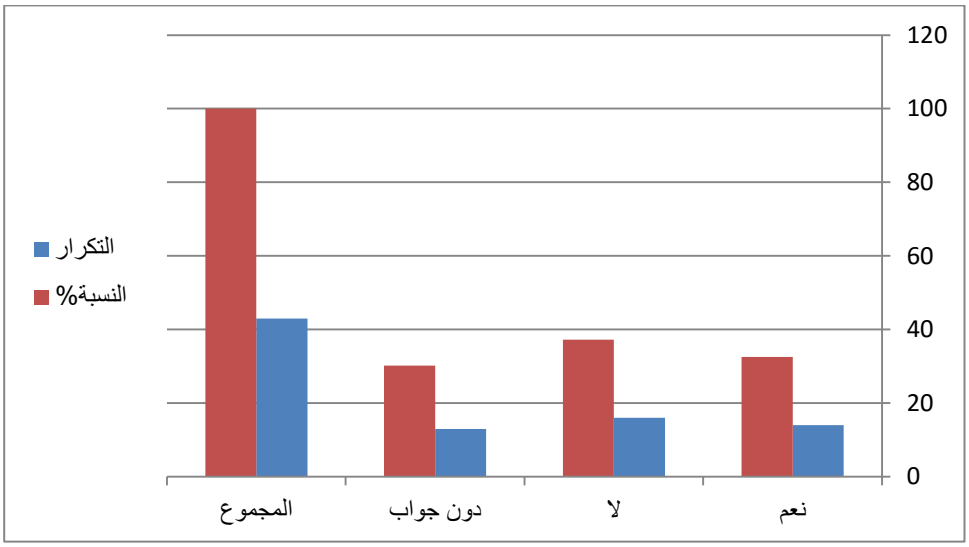

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

الفرع الثاني: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية

ويتعلق هذا العنصر من الأسئلة الممتدة من السؤال العاشر إلى السؤال الرابع عشر (10-15) و الذي نتطرق من خلاله إلى معرفة إذا كان الافصاح الإلكتروني من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية .

السؤال العاشر: المتعلق فيما إذا كان الإفصاح وفق شبكة الانترنيت سيحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك تأييد كبير من طرف أفراد العينة ، على أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سيكون له أثر كبير في تحسين جودة المعلومات المالية و يعود السبب في ذلك إلى أن المعلومات المالية و المحاسبية المنشورة لا تخضع لتوجهات شخصية ، بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة أموال المؤسسة، وبالتالي زيادة الثقة في هذه المعلومات و ملاءمتها لإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة و إتاحة الفرصة لتقييم أداء المؤسسات بشفافية كافية ، ولقد بلغت نسبتهم 83.72%، وحسب إجابة هذه النسبة من افراد العينة فإن هذا راجع إلى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي و المعلومات الواردة فيها ملاءمة لمختلف المستخدمين ، في حين أن مانسبته 6.97% ترى غير ذلك.

ويرجع السبب حسب رأينا إلى أن معايير الإفصاح ترتكز بالدرجة الأولى على القيمة العادلة وهو مايتيح المجال للتقديرات الشخصية في حالة عدم كفاءة السوق المالية، أما النسبة المتبقية و التي بلغت 9.30% فقد إمتنعت عن الإجابة.

الجدول رقم (2–17): أراء أفراد العينة حول أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	36	3	4	43
النسبة%	83.7209302	6.97674419	9.30232558	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–15): نسب أراء أفراد العينة حول أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

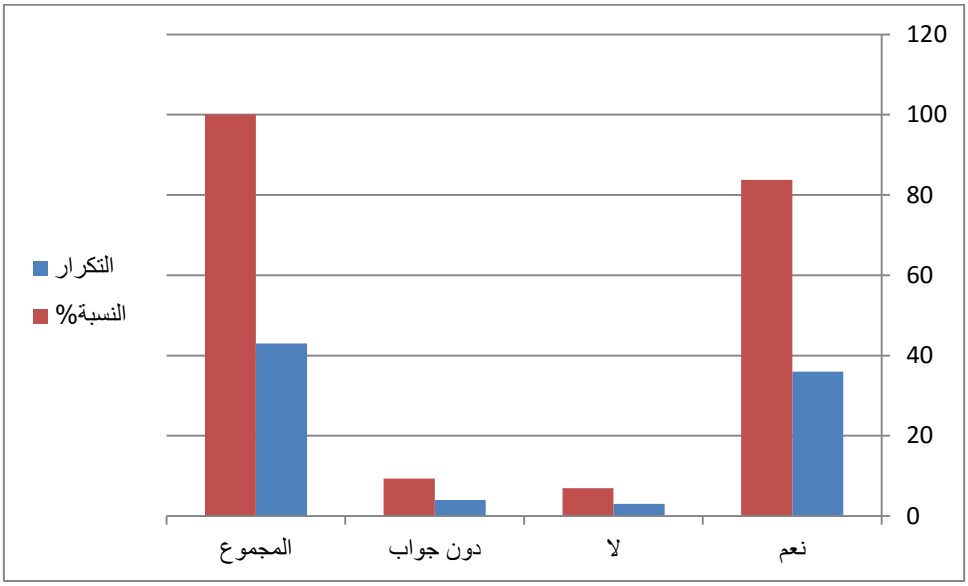

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً عن الجدول

السؤال الحادي عشر: المتعلق فيما إذا كان التوسع في الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك مانسبته 74.41% من المستجوبين يرون أن التوسع في الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سيعزز من جودة المعلومة المالية و يعود السبب في ذلك حسب إعتقادنا على انه كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني سواء كان ذلك داخل القوائم المالية الحالية أو بطرح قوائم مالية جديدة كلما زادت فعالية و كفاءة المعلومات و ملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين ، و كان رأي أغلب العينة إلى انه يمكن تحقيق هذا عن طريق القوائم المالية المرحلية ، بينما ما نسبته 21.875% يرون عكس ذلك أن الإفصاح الإلكتروني لا يعزز من جودة المعلومة المالية لأنه حسب إعتقادهم يؤدي إلى

رفع تكلفة إعداد التقارير المالية نظراً لتنوعها و بالتالي التأثير على جودتها في حين أن ما نسبته 9.30% من أفراد العينة تحفظوا على الإجابة .

الجدول رقم (2–18) : أراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح الإلكتروني من اجل تعزيز جودة المعلومة المالية

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	32	7	4	43
النسبة%	74.4186047	21.875	9.30232558	100

المصدر:

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–16): نسب أراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح الإلكتروني من اجل تعزيز جودة المعلومة المالية

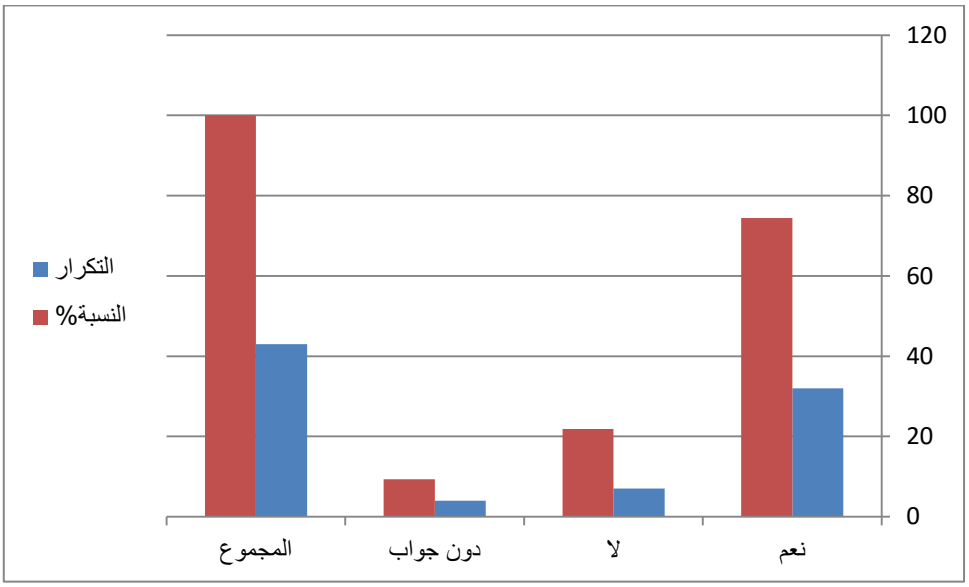

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال الثاني عشر: المتعلق فيما إذا كان الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ملاءم للمستثمرين الأجانب فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك عدد من المستجوبين و الذين بلغت نسبتهم 67.44% يرون ملاءمة الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت للمستثمرين الأجانب ، كما يساهم في تسهيل عملية إتخاذ القرار بالنسبة للمستقمرين الأجانب ، بينما ما نسبته 23.25% يرونه عكس ذلك ، في حين أن نسبة 9.30% من أفراد العينة تحفظو عن الإجابة.

الجدول رقم (2–19): أراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للمستثمرين الأجانب

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	29	10	4	43
النسبة%	67.4418605	23.255814	9.30232558	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على إستمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–17): نسب آراء افرد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للمستثمرين الأجانب

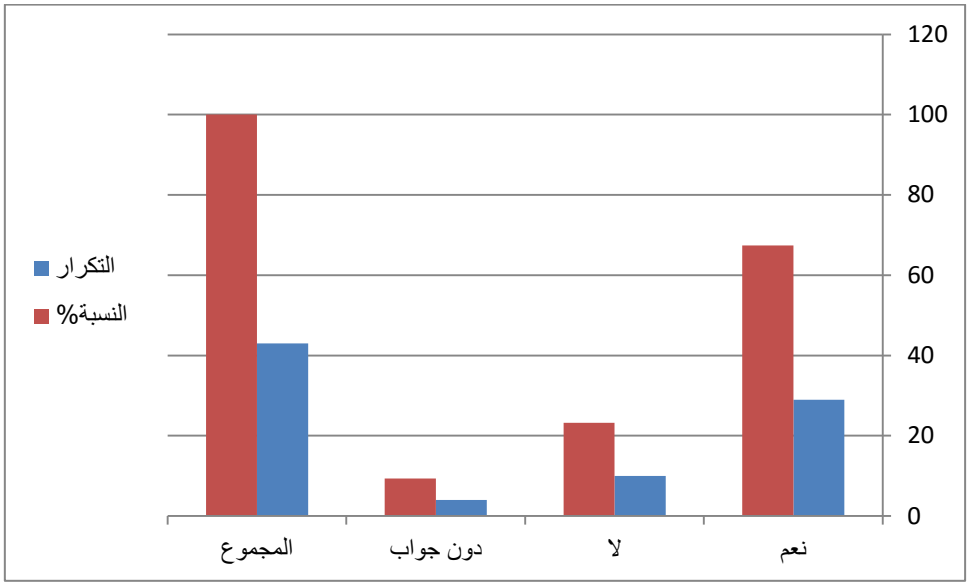

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال الثالث عشر: المتعلق فيما إذا كان الإفصاح الإلكتروني في مجمله ملاءم للواقع المهني الجزائري، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك نسبة معتبرة و التي قدرت بـ 32.55% يرون ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للواقع المهني الجزائري ، بينما ما نسبته 39.53% يرون عكس ذلك و ارجعوا ذلك إلى تباين الظروف الإقتصادية بين الجزائر و الدول المتقدمة و إنعدام التأطير البشري المؤهل بالعدد الكافي ، في حين أن نسبة 27.90% من أفراد العينة تحفظو عن الإجابة.

الجدول رقم (2–20): أراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للواقع المهني الجزائري

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	14	17	12	43
النسبة%	32.5581395	39.5348837	27.9069767	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على استمارات الإستبيان

الشكل رقم (2–18): نسب أراء أفراد العينة حول مدى ملاءمة الإفصاح الإلكتروني للواقع المهني الجزائري

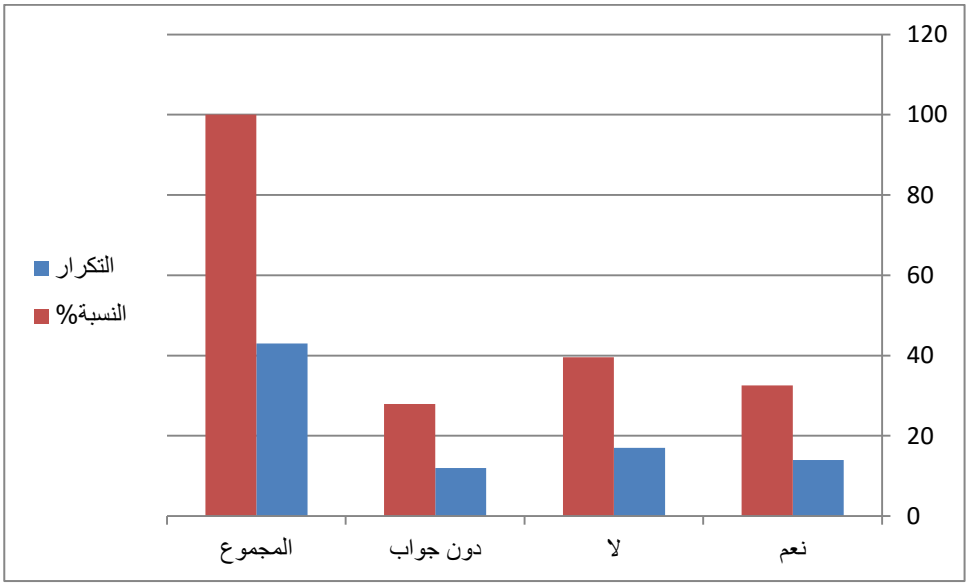

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال الرابع عشر: فيما إذا كانت القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تلبي طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين ، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك ما نسبته 34.88% من المستجوبين يرون أن قدرة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا قدرة على تلبية طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين و المباشرين ، و يعود السبب في ذلك حسب إعتقادنا إلى أن القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً ستقوم بتوفير المعلومات الكافية و اللازمة لمختلف الأطراف ، بينما مانسبته 46.51% يرونه عكس ذلك في حين أن نسبة 18.60% من أفراد العينة تحفظوا عن الإجابة.

الجدول رقم (2–21): أراء أفراد العينة حول مدى قدرة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً على تلبية طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	15	20	8	43
النسبة%	34.8837209	46.5116279	18.6046512	100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج الإستبيان

الشكل رقم (2–19): نسب أراء أفراد العينة حول مدى قدرة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً على تلبية طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين

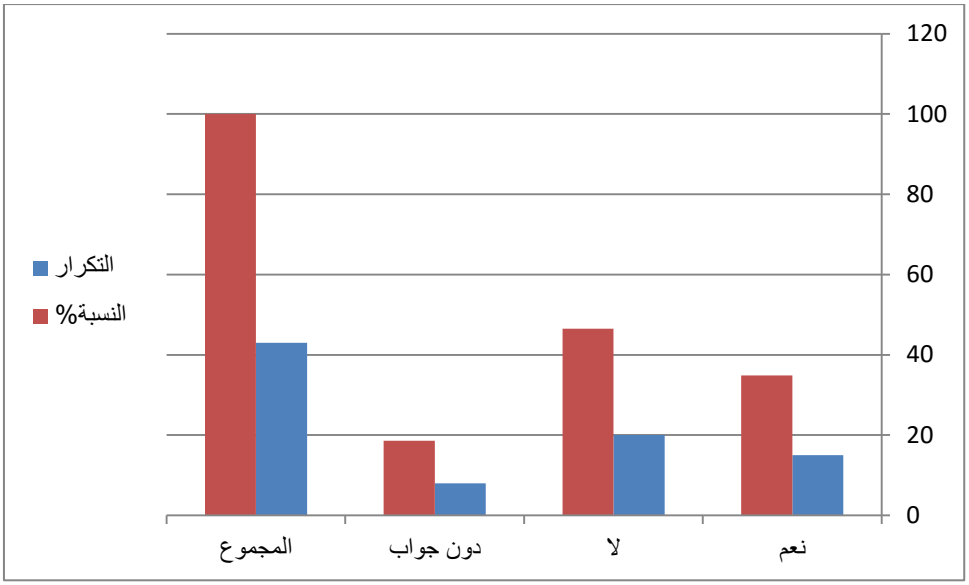

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

السؤال الخامس عشر: المتعلق فيما إذا كان الإفصاح المحاسبي الإلكتروني سوف يضمن معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها، فقد تبين لنا من خلال الجدول أدناه أن هناك مانسبته 30.23% من المستجوبين يرون أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سيضمن معلومات ذات جودة عالية لمختلف المستعملين ، و يرجع سبب ذلك إلى أن الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي سيساهم في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية و المالية من خلال زيادة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، في حين أن نسبة 44.18% و هي أغلبية المستجوبين يرون عكس ذلك لإعتقادهم بأن المعلومات المفصح عنها إلكترونيا غير موثوقة تماماً لذالك لن تكون ملاءمة للمستخدمين ، أما ما نسبته 25.85% من أفراد العينة فقد تحفظوا عن الإجابة.

الجدول رقم (2–22): أراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح الإلكتروني في توفير معلومات ذات جودة عالية

البيان	نعم	لا	دون جواب	المجموع
التكرار	13	19	11	43
النسبة%	30.2325581	44.1860465	25.5813953	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج الإستبيان

الشكل رقم (2–20): نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح الإلكتروني في توفير معلومات ذات جودة عالية

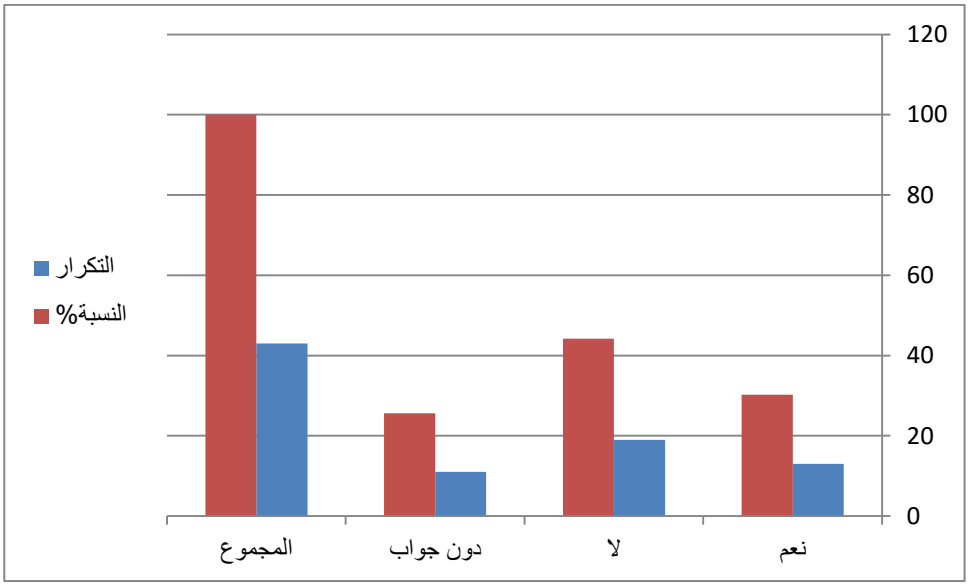

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على العينة التي تم إختيارها من الأكاديميين و المهنيين و إطارات المؤسسات الإقتصادية و البنوك ، و تحليل أراءهم و إجاباتهم إستطعنا أن نستخلص مايلي:

- ✓ أن القوائم المالية هي أهم مصادر المعلومات
- ✓ أن الإفصاح الإلكتروني سيكون له أثر كبير في تعزيز جودة المعلومات المالية
- ✓ أن التوسع في الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية
- ✓ أن الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ملاءم للمستثمرين الأجانب كونه يساعدهم في عملية إتخاذ القرار.
- ✓ أن الإفصاح الإلكتروني غير ملاءم للواقع المهني الجزائري وذلك لنقص التأطير البشري في المعلوماتية في حين اعتقد البعض أنه ملاءم وقد حان الوقت لمواكبة الإقتصاد العالمي.
- ✓ أن القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً لا تلبي طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين.
- ✓ أن الإفصاح الغلكتروني لا يضمن معلومات ذات جودة عالية لمختلف المساهمين.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على العينة التي تم إختيارها من مستخدمي المعلومة المالية (البنوك و إدارة الضرائب و شركات التأمين و محافظ حسابات) وتحليل أرائهم و إجاباتهم إستطعنا أن نستخلص مايلي :

أظهرت نتائج تحليل و معالجة الإستبيان أن خاصية الملاءمة هي من أهم المحدداة الرئيسية لجودة المعلومة المالية ، و يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها من طرف مستعمليها ، و تعتبر القوائم المالية من أهم مصادرها ن نظراً لسهولة إيصال المعلومة بواسطتها. فهي تلعب دوراً بارزاً في تخفيض حالة عدم التأكد و تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و المستخدمين ، مما يساعد المهنيين على تقييم أداء المؤسسة بشكل موضوعي.

تأييد أفراد العينة لتطبيق الإفصاح الإلكتروني و ذلك لما يوفره هذا النوع من الإفصاح من زيادة الشفافية في الحسابات الواردة في القوائم المالية و قابليتها للمقارنة .

و عموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على أن الإفصاح الإلكتروني له أثر إيجابي في تعزيز جودة المعلومة المالية و توفير مستوى إفصاح كافي مما يؤدي إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و جلب المستثمر الأجنبي من خلال مايوفره من ثقة في هذه المعلومات.

خاتمة

خاتمة

هناك علاقة وطيدة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومة المالية، إذ تتأثر هذه الأخيرة بمستوى الإفصاح الإلكتروني لما له من دوراً فعالاً في تعزيز جودة المعلومة المالية وذلك من خلال الشفافية والمصداقية.

النتائج العامة:

من خلال الدراسات الميدانية و بناءاً على أراء بعض الخبراء المحاسبين توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يمثل النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الإستفادة من وسائل تقنيات الإتصال الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الإقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة.
- ✓ قد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات و القوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم، وثقة المستخدمين بما ورد فيها و للإفصاح المصاحب لها، حيث أن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الأنترنيت هي نفسها التي تم إعتمادها من قبل مراقب الحسابات الخارجي ، و السبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة الوحدة الإقتصادية أو بواسطة أخرين من خبراء إستخدام الأنترنيت.
- ✓ أن إستخدام الأنترنيت لنشر التقارير و القوائم المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد إستخدمات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات و بصورة خاصة في مجالات الأعمال المختلفة ، و أن إستخدامها في نظم المعلومات المحاسبية سوف يرتكز بدرجة كبيرة في تبادل البيانات و المعلومات سواءاً في داخل الوحدات الإقتصادية نفسها أو مع بعضها البعض ، و بالتالي فإن هناك حاجة كبيرة في إستخدام شبكة الأنترنيت لأغراض نشر و توزيع التقارير و القوائم المالية و توصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها ، مما يشكل ضرورة أخرى يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية أخذها بالغعتبار ألا وهي العمل على تحقيق امن المعلومات التي يتم نشرها و ذلك من خلال ضرورة العمل على تحقيق أمن الأنترنيت و غعتباره أحد اهم الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها و تدقيقها و المحافظة عليها.
- ✓ إن اغلب مستخدمي المعلومة المالية يرون أن الإفصاح الإلكتروني غير مناسب للبيئة الجزائرية و ذلك نتيجة المخاطر التي تترتب عليه و كذلك غرتفاع التكاليف.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الثلاثة و المتمثلة في كل من دراسة حالة لعينة من الشركات الجزائرية عن طريق الأنترنيت و إجراء مقابلة شفوية مع إحدى الشركات الإقتصادية و كذلك نتائج إستمارات الإستبيان ، فإننا نوصي بالتوصيات التالية أملاً أن تؤخذ بعين الإعتبار في المستقبل من قبل الشركات الجزائرية و الباحثين و المهتمين بهذا المجال وهي:

- ✓ لا بد أن تعي الشركات الجزائرية أن إنتشار الأنترنيت السريع في العالم بشكل عام و الجزائر بشكل خاص قد حول المستفيدين و المهتمين بالشركات إلى البحث عن هذه الشركات في الأنترنيت لتفح مواقعها.

- ✓ أن تعمل الجهات الرقابية على الشركات بسن القوانين التي تجبر الشركات على عمل مواقع إلكترونية لها. و كذلك بأن تفصح الشركات عن بياناتها و تقاريرها على هذه المواقع .
- ✓ قيام الشركات الجزائرية بتصميم دورات تدريبية لكيفية تعامل العاملين مع عمليات الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنيت و بشكل يتفق و متطلبات معايير المحاسبة الدولية ، لجميع العاملين في هذه الشركات .
- ✓ إهتمام معدي و مراجعي القوائم المالية في الشركات الملاءمة بعنصري الملاءمة للمعلومات المحاسبية و توثيقها عند تقديمها للإثبات و التسجيل الإلكتروني ، لما لها من أثر مباشر على حقيقة المعروض بالقوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية على الأنترنيت بالشكل الذي يساعد المستخدمين على سرعة الفهم و الإستعاب.
- ✓ إلزام المؤسسات الجزائرية بضرورة نشر تقاريرها المالية بشكل دوري لتعزيز الإفصاح و الشفافية و إتاحتها لأصحاب المصالح لزيادة ثقتهم بها.
- ✓ إلزام الشركات على الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على اموالهم و كيفية إدارتها داخل المؤسسات و تقليل المخاطر التي يتعرضون لها.
- ✓ لا بد من زيادة الوعي المحاسبي من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين و صناع القرارات.
- ✓ إخضاع المؤسسات الإقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية وعدم حصر ذلك في السلطات التنفيدية لضمان سير الاعمال بشكل سليم، و ذلك من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

قائمة المراجع والمصادر

مراجع بالعربية

1. أحمد وجيه الدباغ، إنصاف محمود دلال باشي، **دورالإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفئ سوق الأسهم السعودي أنموذجا**، مجلة تنمية الرافدين، قسم العلوم المالية والمصرية، جامعة الموصل –كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 35، العدد 113، السنة 2013
2. سليم البوجي، **مدى إلتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الإسلامية –غزة، السنة 2011
3. بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية**، قسم المحاسبة، جامعة المستنصرية، بدون سنة
4. عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية و إتخاذ القرارات**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة –الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011
5. غز سبيل المطيري، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنيت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية**، بدون سنة
6. صدام محمد محمود الحيالي و سالم صالح حسين، **أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**
7. فيصل زماط حسن السليم، **مقومات الإفصاح الإلكتروني و أهميته في قررات الإستثمار**، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 61، السنة 2006

مراجع بالأجنبية

8. Dr. Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi أثر الافصاح المالي الالكتروني على القيمة السوقية للمصارف الاسلامية الخليجية
9. Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi قياس مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي
10. Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في دول مجلس التعاون الخليجي
11. Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi*قياس مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الإقتصادية مستخرجة عن طريق الأنترنيت

المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الإقتصادية مستخرجة عن طريق الأنترنيت

الرقم	إسم الشركة	موقعها الإلكتروني	هل تفصح ألكترونياً ؟
01	شركة سوناطراك	SONATRACH-DZ.COM	نعم
02	شركة سونلغاز	SONELGAZ.DZ	نعم
03	إتصالات الجزائر	ALGERIETELECOM.DZ	نعم
04	أوراسكوم تيليكوم	ORASCOMTELECOM.COM	لا
05	الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	الصفحة الرئيسية	لا
06	الخطوط الجوية الجزائرية	AIRALGERIE.DZ	لا
07	موبيليس	WWW.MOBILIS.DZ	لا
08	المصرف الوطني الجزائري	غير موجود	لا
09	سيفتال	WWW.CEVITAL.COM	لا
10	جازي	WWW.DJEZZY.COM	لا
11	حمود بوعلام	HTTP://WWW.HAMOUD-BOUALEM.COM	لا
12	إفري	الموقع الرسمي	لا
13	نفطال	WWW.NAFTAL.DZ	لا
14	نجمة (شركة إتصالات)	Ooredoo.dz	لا
15	إيغل أزور	www.aigle-azur.fr	لا
16	جيون إلكترنيك	http://www.deant.dz.com	لا
17	مطاحن الواحات	www.condor.dz	لا
18	شركة حداد للأشغال العمومية	غير موجود	لا
19	شركة الإسمنت	https://www.scimat.dz	لا
20	أونيام للأدوات الكهرومنزلية	http://www.eniem.com.dz	لا
21	طحكوت للنقل الجامعي	غير موجود	لا
22	شركة هانكل	http://www.henkel-gcc.com	لا
23	رويبة	www.rouiba.com.dz	نعم
24	ENAPالمؤسسة الوطنية للدهن	غير موجود	لا
25	شركة طاسيلي للطيران	WWW.TASSILIAIRLINES.DZ	لا
26	SAAالشركة الوطنية للتأمين	WWW.SAA.DZ	نعم
27	GAMشركة التأمين	غير موجود	

الملحق رقم 01: المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الإقتصادية مستخرجة عن طريق الأنترنيت

28	CAATشركة التأمين	http://www.caat.dz	لا
29	EINEشركة إيني	http://www.enie.dz	لا
30	شركة ترانس بعوشي	www.vitaminedz.org	لا
31	الجزائرية للمياه	www.ade.dz	لا
32	الشركة الوطنية للعربات الصناعية	http://snvigroupe.dz	لا
33	شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير	Ecosest.dg.@gmail.com	لا
34	GCBالشركة الوطنية للهندسة المدنية و البناء	http://www.gcb.dz/ar	لا
35	شركة نجم الصحراء	www.starofdesert.com	لا
36	المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى GTB	emploisdz.com/ads	لا
37	الشركة الجزائرية لأشغال الطرق	غير موجود	لا
38	شركة واسترن أطلس أنترناسيونال	www.bloomberg.com	لا
39	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراءCANSOS	https://casnos.com.dz	لا

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة)

من إعداد الطالبة :

إيمان المقدم

تحت إشراف الأستاذ

عبد القادر دشاش

إستبيان موجه لمستخدمي القوائم المالية

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

إجابتك على هذه الأسئلة تساعدنا في تقييم مدى إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، نأمل منكم أن تكونوا ضمن الأشخاص الذين كانت لهم يد ولو قصيرة في إثراء هذا الموضوع الحديث الدراسة ، وذلك بغية إستفادتنا و إستفادتكم و إستفادة طلبتنا في هذا المجال.

علما بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

القسم الأول : الأسئلة الخاصة البيانات العامة (المعلومات الشخصية)

الإسم : إختياري.....

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:** 25-35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3. **الشهادة العلمية:** ليسانس ☐ ماستر/ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4. **الوظيفة:**

✓ محاسب ☐ ✓ رئيس مصلحة ☐

✓ أستاذ جامعي ☐ ✓ وظيفة أخرى أذكرها ☐

5. **الأقدمية:**

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 سنوات إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6. **القطاع الذي تنتمي إليه:**

أعمال حرة ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐

الملحق رقم 02: إستمارة إستبيان موجه لمستخدمي القوائم المالية

القسم الثاني : الأسئلة الخاصة بالدراسة

1. حسب رأيكم ما هي أهم مصادر المعلومات من بين ما يلي:

☐ القوائم المالية ☐ توقعات شخصية

☐ مكاتب الإستشارة ☐ مصادر أخرى أذكرها

☐ شبكة الانترنيت

2. تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن القوائم المالية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

3. تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

4. تعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية غير كافية لتلبية إحتياجات المستخدمين ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب نعم في رأيك ما هي الحلول المناسبة ؟.....

5. هل ترى أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سيحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب نعم هل ذلك راجع إلى:

. أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي ☐

. أن المعلومات الواردة في القوائم المالية ملائمة لمختلف المستخدمين ☐

. زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية ☐

. أن القوائم المالية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي ☐

. كل ما سبق ذكره ☐

6. هل التوسع في الإفصاح وفق شبكات الأنترنيت من شأنه تعزيز جودة المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب نعم هل يمكن تحقيق ذلك عن طريق:

القوائم المالية المرحلية ☐ الإفصاحات المرفقة للقوائم المالية ☐

القوائم المالية القطاعية ☐ كل ما سبق ذكره ☐

القوائم المالية المتعددة الأغراض ☐

7. هل ترى بأن الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ملائم للمستثمرين الأجانب ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

8. هل ترى بأن الإفصاح الإلكتروني ملائم للواقع المهني الجزائري ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب لا : هل ذلك يرجع إلى:

. تباين الظروف الغقتصادية بين الجزائر و الدول المتقدمة ☐

. عدم جدوى الإفصاح الإلكتروني ☐

. إنعدام التأطير البشري المؤهل بالعدد الكافي ☐

. أمور أخرى أذكرها ☐

9. في رأيك هل القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا تلبي طموحات المساهمين و المقرضين و الشركاء الفاعلين المباشرين ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

10- هل الإفصاح الإلكتروني يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

شكرا لحسن تعاونكم

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإفصاح الإكتروني وجودة المعلومات المالية	1– 18
تمهيد	2
المبحث الأول: الإفصاح الإلكتروني	3
المطلب الأول : ماهية الإفصاح الإلكتروني	3
الفرع الأول: تعريف الإفصاح الإلكتروني	3
الفرع الثاني:طبيعة المواقع الإلكترونية وعلاقة المستثمر بها	4
المطلب الثاني: مزايا و عيوب الإفصاح الإلكتروني	4
الفرع الأول: مميزات الإفصاح الإلكتروني	4
الفرع الثاني :عيوب الإفصاح الإلكتروني	4
الفرع الثالث: مزايا الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي	5
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح الإلكتروني	5
المطلب الرابع:أهمية الإفصاح الإلكتروني	6
المطلب الخامس: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني	6
الفرع الأول : مفاهيم و مفردات لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)	8
الفرع الثاني: أهم إسهامات لغة (XBRL) لوظيفة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	9
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية	10
المطلب الأول : تعريف جودة المعلومات المالية	10
المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المالية	11
المطلب الثالث: أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية	12
المطلب الرابع:المحددات الأساسية للمعلومات (القيود)	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14
المطلب الأول : الدراسات العربية	14

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	16
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمدى تأثير الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على جودتها	53-19
تمهيد	20
المبحث الأول: دراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عن طريق الأنترنيت	21
المطلب الأول: منهجية و حدود الدراسة	21
الفرع الأول: فرضيات الدراسة	21
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	21
الفرع الثالث: طرق جمع البيانات	21
المطلب الثاني: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية	21
المبحث الثاني: مدى إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني المقابلات	23
المطلب الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للتأمين SAA	24
الفرع الأول: نشأة الشركة	24
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمدرسة الجهوية	25
الفرع الثالث: نقاط القوة والضعف	27
المطلب الثاني: تقديم المصلحة	28
الفرع الأول: تعريف مصلحة المحاسبة والمالية ومهامها	28
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمصلحة	28
الفرع الثالث: أهمية و أهداف المصلحة	29
المطلب الثاني : إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني	29
الفرع الأول: منهجية و حدودالدراسة	29
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	29
الفرع الثالث: طرق جمع البيانات	29
المطلب الثاني: إعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني	31
الفرع الأول: منهجية و حدود الدراسة	31
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	31
الفرع الثالث: طرق جمع البيانات	31
الفرع الرابع: قائمة أسئلة الإفصاح	31
المبحث الثالث: تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومات المالية (الملاءمة)	35
المطلب الأول: مراحل إعداد الإستبيان	35

الفرع الأول: تصميم إستمارة الإستبيان	35
الفرع الثاني: هيكل إستمارة الإستبيان	35
الفرع الثالث: نشر و توزيع إستمارة الإستبيان	36
المطلب الثاني: منهجية و حدود الدراسة	36
الفرع الأول: فرضيا ت الدراسة	36
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	36
الفرع الثالث:حدود الدراسة	37
المبحث الرابع: معالجة و تحليل نتائج الإستبيان	38
المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة	38
الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	38
الفرع الثاني: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	39
الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	40
الفرع الرابع: توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	41
الفرع الخامس: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	42
الفرع السادس: توزيع أفراد العينة حسب القطاع الوظيفي	43
المطلب الثاني: تحليل نتائج الإستبيان	44
الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	44
الفرع الثاني: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية.	48
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	58-56
قائمة المراجع والمصادر	60
الملاحق	(68-61)
الملحق رقم 01 : المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الإقتصادية مستخرجة عن طريق الإنترنيت	63-62
الملحق رقم 02 : إستمارة الإستبيان موجهة لمستخدمي القوائم المالية	68-64
الفهرس	69